النظير وعدمه في العربيـــة

عبد الفتاح أحمد الحموز*

* حصل على الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة القاهرة ـ كلية دار العلوم .
يعمل أستاذا مساعدا بدائرة العلوم الإنسانية، بجامعة مؤته، الأردن .

الملخص

لعلَّ هذا البحثَ يُبيِّنُ أنَّ النظيرَ من حيثُ الاعتدادُ به وَعدَمُه قد تناساه معظم الدارسين القدامى والمحدثين ، ويُقدِّم صورةً مشرقةً عن لفظة النظير من حيثُ معناها الاصطلاحي واللغويّ ، ومظاهرُ استعمالاتها في مظانّ النحو والصرف وغيرها ، ويكشِفُ عن مواقف النحويّين البصريّين والكوفيّين من هذه المسألة من حيثُ المصيرُ إليه أو عَدمُهُ .

ولقد انتهيتُ في هذا البحث إلى أنَّ هنالك مسائلَ لغويّةً ونحويّةً اعتُدَّ فيها بعدم النظير، وهي مسألة يكاد النحويّون والتصريفيّون يجمعون فيها على أنّها لا يُلْجَأُ إليها إلَّا بقيد عدم توافر الدليل والنظير. وعزَّزْتُ الاعتدادَ بهذا النظير بطائفةٍ من المسائل النحويّة وأخرى من اللغوية التي يبدو فيها المصير إليه بَيِّنا ولا سيّما تلك التي تدور في فلك الأبنية الصرفيّة المجرّدة والمزيدة، وهي مسائلُ تؤكِّدُ أنّ النظير يُعَدُّ من أدلّة النحو الرئيسة ، على الرغم من أنَّ جمهور النحويّين والتصريفيّين مجمعٌ على أنَّ المصيرَ إليه ـ إذا توافَرَ الدليلُ ـ يُعَدُّ من باب الاستئناس . أمّا المصيرُ إلى عدمه فلا يتحقَّق إلَّا بتوافر الدليل والنظير .

التقديم

كثيرا ما كانت تستوقِفُني لفظةُ النظير وما يدورُ في فلكها من ألفاظ من حيثُ المعنى ، وهي لفظة تشيع في أثناء مظانِّ النحو واللغة شيوعاً مفرطاً، من غير أنْ يُزوِّدَنا أصحابُ هذه المظانّ بما يمكن أنْ نتبيَّن به معنيَيْها الاصطلاحيّ واللغويّ ، ودورَها في مسائل النحو واللغة ، تأصيلا واستئناساً ، والفرقَ بينهـا وبين الشاذّ والنادر في العربية ، والتجاءَ النحويّين واللغويّين إليها في بناءِ أصولهم وأقيستهم ، ومواقِفَهم من عدم النظير ، وغيرَ ذلك من المسائل الأخرى التي سنبسط الحديث فيها في هذا البحث .

ويتراءى لي أنَّ معظم الدارسين المحدثين والقدامى قد تناسوا هذه المسألة ، إذ لم يفردوا لها أمكنة خاصة في الغالب، يزيلون فيها ما علق بها من غبار الإهمال والتناسي، من حيثُ الاستقصاءُ وإعطاءُ صورةٍ مُشْرقةٍ تكشف عمّا يدور في فلكها من مسائلَ نحويَّةٍ أو لغويّةٍ ، على الرغم من أنَّ بعض النحويّين القدامى قد أفردوا لها أبواباً تدور في فلك تدوين شواهِدَ تُعَدُّ من باب النظير ، فابن جني (ابن جني، دون تاريخ، جـ ١ : ١٩٧ ـ ١٩٨) يطالعنا بباب في عدم النظير في كتابه النفيس (الخصائص) ، جاء فيه : «أمّا إذا دلّ الدليل فإنّه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب . . . . . فأمَّا إنْ لم يقم الدليل فإنَّك محتاجٌ إلى إيجاد النظير . . . » ، وبباب آخر فيه أيضا ، يدور في فلك النظير والنقيض (ابن جني ، دون تاريخ، جـ ٢ : ٢٠١ وما بعدها) : «باب في الشيء يرد مع نظيره موردَه مع نقيضه» . والسيوطيّ يفردُ له أمكنةً ثلاثَةً في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) (السيوطي ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م ، جـ ١ : ١٧٥ ـ ١٧٨) : «الحملُ على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير» ، (السيوطيّ ، ١٩٧٥، جـ ١ : ١٧٨) : «تسمية الرجل بما لا نظيرَ له في الكلام»، (السيوطيّ، ١٩٧٥، جـ ١ : ١٧٨) : «حمل الشيء على نظيره»، ويطالعنا بباب آخر في مؤلَّفه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) ، يدور في فلك معرفة الأشباه والنظائر (السيوطي، دون تاريخ، جـ ٢ : ٣) : «هذا نوعٌ مهمٌّ ينبغي الاعتناءُ به، فيه تعرف نوادر اللغة وشواردُها ، ولا يقوم به إلاّ مضطلع بالفن، واسع الاطّلاع ، كثيرُ النظر والمراجعة، وقد ألَّف ابن خالويه كتابا حافلا في ثلاثة مجلدات ضخمات، سماه (كتاب ليس) . . . . . ». ويفرد له أيضا مكانا آخر في كتابه (الاقتراح) مُتَّخذا عمدته فيه ما جاء في مؤلّف ابن جني السابق (السيوطي، دون تاريخ : ٧٥) : «ومنها الاستدلال بعدم النظير، ولم يذكره ابن الأنباريّ، وذكره ابنُ جني، وهو كثير في كلامهم . . . . ». ولعلَّ ما يُعَزِّز هذا التناسي على الرغم مِمَّا مرَّ أنَّ أصحاب مظانّ الحدود ، وأدلّة النحو والألفاظ العربيّة[1] لم يطالعونا بحدّ النظير اصطلاحا .

ويظهرُ لي أنَّ فنَّ الأشباه والنظائر يطالِعُنا في الفقه أيضا، فالسيوطيّ يُصنِّف (الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية) (السيوطي، ١٩٨٣م) ، وابن نجيم يُصنّف (الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفـة النعـمان (ابن نجيم، ١٩٨٥م)، ومحمد بن عمر المعروف بابن الوكيل الشافعي يصنّف (الأشباه والنظائر في الفروع) (حاجي خليفة، ١٩٨٢م، جـ ١ : ٩٩)، ومصطفى بن عبد الله يصنّف (شرح الأشباه والنظائر في الفقه) (البغدادي، ١٩٨٢م، جـ ٣ : ٨٦) .

ويطالِعُنا هذا الفنُّ أيضا في علوم القرآن الكريم ، إذ يُسَمَّى بعلم الوجوه والنظائر، وهو علمٌ عُدَّ من علوم التفسير، وهو أنْ تَردَ اللفظة في مواضعَ متعدّدة في القرآن الكريم، في كل موضع لها معنى يختلف عن معناها في موضعٍ آخر (ابن الجوزي، ١٩٨٥م: ٨٣): «واعلم أنَّ معنى الوجوه والنظائر أنْ تكون الكلمة واحدةً ، ذُكِرَتْ في مواضع من القرآن على لفظ واحد ، وحركةٍ واحدة ، وأُريدَ بكلّ مكانٍ معنى غير الآخر، فلفظ كلّ كلمة ذُكِرتْ في موضع نظيرٌ للفظ الكلمة المذكورة في الموضع الآخر، وتفسيرُ كلّ كلمة بمعنى غير معنى الأخرى هو الوجوه، فإنَّ النظائر اسمٌ للألفاظ، والوجوه اسمٌ للمعاني . . . . .». ومِمَّا عُدَّ من ذلك أنَّ لفظة هَوى لها ثلاثة معانٍ : سَقَط وهَلَك وذَهَب (ابن الجوزي، ١٩٨٥م: ٦٣٧)، والقيام لها اثنا عشر وجهاً: انتصاب القامة، الأمن، الإتمام، العدل، الوقوف، النهوض بالدعوة، الكون، الثبوت، القول، المواظبة، القوام في المعاش، الخلوة (ابن الجوزي، ١٩٨٥م: ٥٠٤). ولقد أُفْرِدَ لهذا الفنّ أمكنةٌ خاصّة في مظانّ مختلفة، فالسيوطي يفردُ له مكانا في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) (السيوطي، ١٩٧٤م، جـ ٢: ١٤٤) : «النوع التاسع والثلاثون: في معرفة الوجوه والنظائر»، وحاجي خليفة في (كشف الظنون) (حاجي خليفة، ١٩٨٢م، جـ ٢: ٢٠٠١): «علم الوجوه والنظائر» .

وصُنِّفَتْ في هذا الفنّ في علوم القرآن التصانيف الكثيرة، وصلت إلى اثني عشر مطبوعا ومخطوطا (ابن الجوزي، ١٩٨٥م، مقدمة المحقق) ، ومنها: الأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان البلخي، وتحصيل القرآن للحكيم الترمذي (الترمذي، ١٩٦٩م)، ووجوه القرآن لإسماعيل بن أحمد الضرير النيسابوري، والوجوه والنظائر في القرآن الكريم للدامغاني، ووجوه القرآن لأبي العباس أسد بن علي المقرىء، وغيرها. أمّا تلك التصانيف التي لم تصل إلينا، ولـمَّا يُهْتَدَ إلى مخطوطاتها فأَحَد عَشَرَ (ابن الجوزي، ١٩٨٥، مقدمة المحقق) .

ويطالِعُنا هذا الفنّ أيضا في الشعر، إذْ يُصَنِّفُ الخالديَّان كتابا فيه (كتاب الأشباه والنظائر من أشعار المتقدّمين والجاهليّة المخضرمين) (الخالديَّان، ١٩٥٨م)، ويدور هذا الكتاب في فلك قطعات من شعر المتقدّمين والمخضرمين ونظائرها من شعر المحدثين في عصر المؤلِّفَيْنِ (القرن الرابع الهجري) .

ويتراءى لي أنَّ كثيرا من مسائل النحو واللغة ولا سيّما ما يدور في فَلَك الأبنية الصرفية ـ للنظير أثـرٌ رئيسٌ في إثباتها أو نَفْيها من حيثُ توافُرُه أو عدَمُه، وهي مسألةٌ لم يُوَفِّها النحويّون القدامى أو المحدثون ـ كما مرَّ ـ بحثا واستقصاء وتبويباً، وغيرها مِمَّا سنتحدَّث عنه في هذا البحث الذي نطمع في أنْ يَسُدَّ فراغاً في مكتبتنا النحويّة اللغويّة لـمَّا يُسَدَّ بعدُ، وعليه فلقد رأيت أنْ يكونَ هذا البحث فيما يأتي :

(١) النظير : حدّه لغويًّا واصطلاحيًّا ، ومظاهرُ استعمالاته في مظانّ النحو والصرف، والألفاظ التي تدور في فلكه من حيثُ المعنى .

(٢) النحويّون والنظير: مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين التي تدور في فلكه، التجاءُ النحويّين إليه في أصولهم وأقيستهم النحوّية والصرفيَّة .
(٣) المسائل النحويّة والصرفيّة المحمولة على عدم النظير .
(٤) طائِفَةٌ من المسائل النحويّة المحمولة على النظير .
(٥) طائِفَةٌ من المسائل اللغويَّة المحمولة على النظير .

ولقد انتهيتُ في هذا البحث إلى أنَّ النظير يُصارُ إليه في العربّية كثيرا في بناء الأصل أو تعزيزه، وعزَّزْتُ ذلك بتدوين مسائِلَ لغويّة، وأخرى نحويّة تدور في فلكه ، وأنَّه من أدلَّة النحو الرئيسة التي تناساها أصحاب تصانيف هذه الأدلة، وأنَّ عدم النظير يُصارُ إليه في كثير من مسائل النحو والصرف، على الرغم من إجماع جمهورِ النحويّين على أنَّه لا يُصارُ إليه ، ولا يُعْتَدُّ به في الغالب .

واللهَ أسألُ أنْ يوفِّقنا عالمين ومتعلِّمين لخدمة لغة كتابه المبين، أشرفِ اللغات وأعلاها ، وأسأله المغفرة إنْ زَلَلْتُ ، وجزيلَ الثواب إنْ أَصَبْتُ ، إنَّه المولى والنصير .

(١) النظير: حدُّه لغويًّا واصطلاحيًّا، ومظاهر استعمالاته في مظانّ النحو والصرف، والألفاظ التي تدور في فلكه من حيثُ المعنى

حدُّهُ لغويًّا واصطلاحيًّا، ومظاهِرُ استعمالاته في مظانّ النحو والصرف

تشيعُ لفظة النظير في مظانّ النحو والصرف شيوعاً مفرطاً يستوقِفُ القارىءَ، ويشدُّهُ إليه ، إذْ تُطالِعنا فيها عباراتٌ متعدِّدة، نحو: حذف المفعول له نظائر، ونظائر هذا فاشية كثيرة، ولذلك نظائرُ كثيرة، ونظائره كثيرة، وغير ذلك من العبارات الأُخَر الثرَّة[٢]. والنَظيرُ والنِّظْر: المِثْل، «والنظيرُ: المِثْلُ، وقيل المِثْلُ في كلّ شيءٍ، فلان نظيرُكَ، أيْ : مِثْلُكَ ، لأنه إذا نَظَرَ إليهما الناظر رآهما سواءً . . . . . » (ابن منظور، ١٩٦٨م، نظر، جـ ٥ : ٢١٩). والنظائرُ جمع نظيرةٍ، وهي المِثْلُ والشِّبْه في الأشكال والأفعال وغيرها، ويدل على ذلك حديثُ ابن مسعود: «لقد عَرَفْتُ النظائِرَ التي كان رسولُ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقوم بها : عشرين سورةً من المفصّل» (ابن الأثير، ١٩٦٣م، جـ ٥ : ٧٨). والمناظَرَةُ المُشابَهَةُ، ومنها حديث الزهري : «لا تُناظِرْ بكتاب الله ولا بسنَّة رسوله ـ صلى الله عليه وسلم». (ابن الأثير، ١٩٦٣م، جـ ٥ : ٧٨)، أي : لا تَجْعَل لها شِبْهاً ونظيرا، وهي من النَّظَر: «والمناظَرَةُ: مُفاعَلَةٌ، من النَّظَر، لأنّ كلَّ واحد ينظُرُ ويفكِّر فيما يَفْلِجُ به على صاحبه، وقيل هو من النظير، لأنَّ كلَّ واحد منهما نظيرُ صاحبه في النظر» (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ١ : ١٥). والتنظيرُ: أنْ تَجْعَلَ شيئاً ما نظيرَ آخر: «وبحمل الإضافة على الجنس يَنْدَفِعُ تنظيرُ الشارح الآتي» (الصبان، دون تاريخ، جـ ٤ : ١٠١).

ويتَّضِحُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ النظير لغويًّا المثلُ أو الشِّبْهُ، أمّا معناه الاصطلاحيّ فأهمله النحويّون واللغويّون وأصحابُ المعاجم إلَّا ما طالعنا به أبو الحسن الرماني: «النظيرُ: هو الشبيهُ بما له مثلٌ معناه، وإنْ كان من غير جنسه، كالفعل المتعدّي نظير الفعل الذي لا يتعدّى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر، وغير ذلك من الوجوه، نحو: استتار الضمير وعمله في الظرف والمصدر والحال» (الرماني، ١٩٨٤م: ٧٢). وغالبُ ظنيّ أنَّ النظير في مظانّ النحو والتصريف لم يَكْتَسِبْ صفةَ المصطلح لما يحمله من معانٍ تتراءى لنا من عباراتهم الثرّة في هذه المسألة، والتي جَعلت الدكتور إبراهيم السامرائيّ يذهب هذا المذهب، فيقول: «ولكنَّ الكلمة لم تكتسبْ صفةَ المصطلح» (الرماني، ١٩٨٤: ٧٢)، (الصبان، دون تاريخ: ١٧). ويظهرُ لي أنَّ صفةَ المصطلح فيه تطالِعُنا فيما يُمْكِنُ عدُّه من باب ما يدور في فلك الحكم النحويّ أو الصرفيّ، كما يُفْهَمُ ممّا يطالعنا في مظانّ النحو والصرف، وكلام الرماني السابق. وهي مسألة تطالعُنا بوضوح وجلاء تامَّين في عبارات النحويّين والصرفيّين في تآليفهم المختلفة، ومن ذلك أنَّ جَرَّ ما بعد الواو بـ (ربَّ) المحذوفة، لا بها ـ نظيرُ جرِّ (لاهِ) باللام المحذوفة في قول العرب: لاه أبوك (سيبويه، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥، جـ ٣: ١٢٨)، وأنَّ الجزم في الأفعال المضارعة نظيرُ الجرّ في الأسماء (ابن السراج، ١٩٨٥م، جـ ٢: ١٤٦)، وأنَّ جزمَ جواب الشرط المضارع بفعل الشرط وأداته الجازمة نظير رفع الخبر بالابتداء والمبتدأ (المبرد، ١٣٨٦ ـ ١٣٨٨ هـ، جـ ٢: ٤٩)، وأنَّ معنى التشبيه في (كأنَّ) العامِلَ في المشبّه والمشبَّه به نظيرُ معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر عند بعض النحويِّين (الصبان، دون تاريخ: جـ ١: ١٩٤)، وأنَّ حَذْفَ الحرف والحركة في الأفعال المضارعة المعتلَّة الناقصة في الجزم أو الوقف نظيرُ حذف الألف في قولهم: لم أُبَلْ (ابن جنّي، ١٩٥٤م، جـ ٢: ٢٣٧)، وغير ذلك من المسائل النحويّة والصرفيّة الثرَّة التي تدور في فلك النظير، والتي سنبسط الحديثَ فيها في مكانه[٣].

ومن مظاهر استعمالات النظير في عبارات النحويِّين والصرفيّين في تآليفهم ما يدورُ في فلك الشاهد من كلام العرب، نظمِه ونثره، والقرآنِ الكريم وقراءاته، والمثالِ المصنوع، إذْ كثيرا ما يُقال إنَّ هذا البيت أو القولَ أو الآية القرآنيّة نظيرُ ذاك أو تلك في مسألة نحويّة أو صرفيّة أو غيرهما. وممّا جاء من الشاهد القرآنيّ ولا سيّما القراءات أنَّ قراءة حمزة والكسائي: «مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ له وَيَذَرْهُم في طغيانهم» (الأعراف: ١٨٦) بالجزم، نظيرة قراءة نافع وحمزة وغيرهما: «وإنْ تُخْفوها وتُؤتوها الفقراءَ فهو خيرٌ لكم وَنُكَفِّرْ عنكم ....» (البقرة: ٢٧١) بالجزم، في عطف المضارع المجزوم بعد الواو على موضع ما بعد فاء الجزاء (السمين، ١٩٨٦: ٦١١ ـ ٦١٢)، (القيسي، ١٩٧٤، جـ ١: ٣١٦ ـ ٣١٧). وقراءة مسلمة بن محارب (ابن الأثير، ١٩٣٢م، جـ ٢: ٢٩٨): «وبعولَتُهُنَّ أحقُّ بردِّهِنَّ» (البقرة: ٢٢٨) بإسكان التاء، نظيرتُها قراءة أبي عمرو: «بلى ورُسُلُنا لديهم يكتبون» (الزخرف: ٨٠) بإسكان اللام، في حذف الضمة لتوالي الحركات (السمين، ١٩٨٦، جـ ٢: ٤٤٢)، (البناء الدمياطي، دون تاريخ: ٣٨٦). وقوله تعالى: «ولم يَكُنْ له كفواً أحد» (الإخلاص: ٤) نظيرُ قوله تعالى: «إنْ كانت لكُمُ الدارُ الآخرةُ عند الله خالصةً» (البقرة: ٩٥)، في

أن (له) مُسوِّغُ وقوعِ (كفوا) خبرا للفعل الناسخ ، كما أنَّ (لكم) مُسوِّغُ وقوعِ (عند) خبرا للفعل الناسخ أيضا[٤] .

ومن ذلك أيضا كونُ الآية القرآنية نظيرةَ شاهدٍ من الشعر، ومنه أنَّ قولَه تعالى: «ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ به» (البقرة : ٤١) نظيرُ قولِ الشاعر (السمين ، ١٩٨٦م ، جـ ١ : ٣١٨) :

مِـنْ أُنـاسٍ ليس فـي أخـلاقـهـم عاجِـلُ الفُحْشِ ولا سـوءُ الـجَـزَعْ

في أنَّ في الكلام ثَمَّ معطوفاً محذوفا ، والتقدير في الآية : ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ به ولا آخِرَ كافرٍ ، وفي قول الشاعر: ليس في أخلاقهم عاجِلُ الفُحْشِ ولا آجِلُهُ (السمين ، ١٩٨٦م ، جـ ١ : ٣١٨) .

ومنه كونُ الآية القرآنيَّة نظيرةَ القول المصنوع ، ويبدو ذلك بَيِّناً في أنَّ قراءة حمزة : «فإنْ لم يكونا رجلين فَرَجُلٌ وامرأتان مِمَّنْ تَرْضَوْنَ من الشُهدَاء أنْ تَضِلَّ إحداهما فتذكِّرَ إحداهما الأخرى» (البقرة : ٢٨٢) بكسر همزة (إنْ) وتشديد الكاف ورفع الراء ـ نظيرَةُ : جاءني رجلٌ وامرأتانِ عقلاءُ حُبْلَيَانِ ، في أنَّ (مِمَّنْ ترضَوْنَ) وجملةَ الشرط وجوابه صفةٌ لـ (امرأتان) على مذهب ابن عطيَّة ، وهي مسألة لا تصحُّ عنـد أبي حيّان إلَّا بتقديم (حُبْلَيانِ) في المثال المصنوع (أبو حَيّان ، دون تاريخ ، جـ١ : ٣٤٩) . والظاهر عند السمين الحلبي (السمين ، ١٩٨٦م، جـ٢ : ٦٥٩) أنْ تكونَ هذه الجملة مستأنفَةً . وأنَّ قولَـه تعـالى: «والوالِداتُ يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ حَوْلَيْنْ كاملين لِمَنْ أرادَ أنْ يتمَّ الرَّضاعة» (البقرة : ٢٣٣) ، نظيرُ قولِك : أرضَعَتْ فلانَةُ لفلانٍ ولَدَهُ ، في أنَّ اللامَ في (لِمَنْ أرادَ) للتعليل (السمين ، ١٩٨٦م، جـ٢ : ٤٦٢) . وأنّ قوله تعالى : «لَنَسْفَعاً بالناصية ناصيةٍ كاذِبَةٍ» (العلق : ١٥ ، ١٦) نظيرُ قولِنا : مَرَرْتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، في إبدال النكرة من المعرفة[٥] .

ومنه كونُ الآية القرآنيّة نظيرَ شاهدٍ من كلام العرب نظما أو نثرا، فَمِنَ النثر أنَّ قولَه تعالى : «إنْ نَظُنُّ إلَّا ظنًّا» (الجاثية : ٣٢) نظيرُ قول العرب : ليس الطيبُ إلّا المسكُ ، في أنَّ (إلّا) قد دخلت في غير موضعها ، على أنَّ التقدير في الآية : إنْ نحنُ إلّا نظنُّ ظنًّا، وفي قول العرب: ليس إلّا الطيبُ المسكُ ، على أنّ اسمَ (ليس) ضميرُ الشأن ، وهو قول أبي علي الفارسي (المرادي، ١٩٧٦م: ٤٦٠ ـ ٤٦١) .

ومنه كونُ القولِ المصنوعِ نظيرَ الآية ، ومن ذلك أنَّ قولنا : عَلِمْتُ لزيدٌ قائمٌ وعمراً ذاهبا، نظيرُ قوله تعالى: «ولقد عَلِموا لَـمَنِ اشتراهُ ما لَهُ في الآخرة مِنْ خلاق» (البقرة : ١٠٢) ، في أنَّ فِعْلَ العلم مُعَلَّقٌ عن العمل لتوافُرِ اللامِ المفتوحة إحدى الـمُعَلِّقات ، فتكون الجملةُ سادّةً مسدَّ مفعولين أو مفعولٍ حملا على فعل العلم من حيثُ التعديةُ ، ويبدو ذلك بَيِّناً فيما يُعْطَفُ على هذه الجملة ، كما في هذا المثال المصنوع (السمين ، ١٩٨٦م، جـ٢ : ٤٤) .

ومنه كونُ شاهدٍ شعريٍّ نظيرَ آخر ، ومن ذلك أنَّ قول الحصين بن الحمام (ابن جنّي ، ١٩٨٥م ، جـ١ : ٢٧٤) .

فلـولا رجـالٌ مـن رِزامٍ أعـزَّةٌ وآلُ سبَـيْـعٍ أو أسـوءَكَ عَلْقَـمـا

نظيرُ قول ميسون بنت بحدل الكلبية (ابن جني ، ١٩٨٥ ، جـ١ : ٢٧٣) :

للُبْـسِ عبـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عيني أحـبُّ إليَّ مـن لُبْـسِ الشُّـفـوفِ

في إضمار (أنْ) قبل الفعل المنصوب في القولين على أنَّ المصدر منها ومِمَّا في حيِّزها في موضع رفع عطفاً على الاسم المرفوع (آلُ سبيع ، ولَلُبسُ) (ابن جني ، ١٩٨٥م ، جـ١ : ٢٧٣) . وأنَّ قولَ زياد بن حمل (الفارسي، ١٩٨٦م : ٣٩) ، (ابن يعيش ، دون تاريخ، جـ٧ : ٢٦) ، (ابن هشام ، ١٩٧٩ : ١٩٥) :

ومـا أُصـاحِـبُ مـن قومٍ فأذْكُـرُهـم إلّا يزيـدُهُـم حبًّـا إليَّ هُـمُ

نظيرُ قولِ الآخر (الفارسي ، ١٩٨٦م : ٣٩) ، (ابن جني ، دون تاريخ ، جـ١ : ٣٠٧ ، جـ٢ : ١٩٤) :

«إليك حتى بلَغْتَ إيَّاكا»

في إيقـاع المنفصـل موقِـعَ المتَّصل للضرورة (الفارسي ، ١٩٨٦ : ٣٩) ، (ابن هشام ، ١٩٧٩ : ٩٥) ، (ابن جني ، دون تاريخ ، جـ١ : ٣٠٧ ، جـ٢ : ١٩٤) .

ومنه كونُ كلامٍ منثورٍ نظيرَ شاهدٍ شعريّ ، ومن ذلك أنَّ قول العرب : كان هذا إذْ ذاك ، نظيرُ قولِ الشاعر (الفارسي، ١٩٨٤م، جـ١ : ١٦٦) :

«حَنَّتْ قلوصي حينَ لا حِيْنَ مَحَنّ»

في حذف الخبر، إذْ حُذِفَ من القول خبر (كان) ، أي : كان هذا إذْ ذاك له ، ومن الثاني خبرُ (لا) النافية للجنس ، أي : حينَ لا حينَ مَحَنٌّ لها (الفارسي، ١٩٨٤م، جـ١ : ١٦٧) .

ومنه كونُ القول المصنوع نظيرَ آخر مصنوع ، ومن ذلك أنَّ قولَنا : دِرْهَمُهُ أعْطيتُ زيداً ، نظيرُ: ضربَ غلامَهُ زيدٌ ، في عود الضمير على اسم متأخِّر في اللفظ متقدّم في الرتبة (السيوطي، ١٩٧٥م - ١٩٨٠م ، جـ٣ : ١٧) .

وأحيانـا يُطالعنا النحويّون في تآليفهم بأنَّ هذا الشاهِدَ لا نظيرَ له ، كما في قول الشاعر (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ١ : ٢١٤)، (ابن هشام ، ١٩٧٩م : ٣٨٥) ، (ابن جني ، ١٩٨٥م ، جـ١ : ٣٨٠) :

«ولكنّني من حبِّها لَعَميدُ»

ومن ذلك أيضا كونُ الوهم أو الخطأ في شاهدٍ ما نظيرَ آخر في هذه المسألة ، كما في كونِ قراءة بعض العوامّ : «نارٌ حامِيَةٌ الهاكم التكاثر»[٦] في حذف الألف من (أَلهاكم) كما تُحْذَف من أوّل السورة في الوصل كما في «لخَبيْرٌ القارعةُ»[٧] نظيرَةَ وَهْمِ بعض الـمُعْرِبين في عَدِّ «ألهاكم التكاثر» مبتدأ وخبراً (ابن هشام، ١٩٧٩م : ٨٧٦) .

ومنه أنَّ استعمالَ (أو) بدلَ (أم) في قول بعض الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا ، نظيرُ قولهم: يجبُ أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا، في استعمال (أو) بدل الواو، إذْ يجبُ أنْ يُقالَ : سواء كذا أم كذا، ويجب أقلُّ الأمرين من كذا وكذا (ابن هشام، ١٩٧٩م : ٦٣) .

ومِمَّا يدورُ في هذا الفلك أنَّ الشاهدَ في هذه المسألة نظيرُ آخَرَ في المعنى لا في أصلٍ نحويّ أو لغويّ ، ومن ذلك أنَّ قوله تعالى : «واتَّبعوا ما تتلو الشياطينُ» (البقرة : ١٠٢) ، في تقدير (كان) على مذهب الكوفيّين، أي : ما كانت تتلو الشياطينُ، نظيرُ: كان زيدٌ يقومُ ، في الحمل على تفسير المعنى؛ لأنَّ المعنى على الإخبار بقيامه في الزمن الماضي (السمين ، ١٩٨٦م، جـ ٢ : ٢٨) .

ومنه أنَّ قوله تعالى: «ولهم عذابٌ أليمٌ» (البقرة : ١٠) نظيرُ قولهم : شِعْرٌ شاعِرٌ، في نسبة الألم إلى العذاب مجازاً، والقولُ نَفْسُهُ في وصف الشعر بشاعِرٍ، أي: شاعِرٌ قائِلُهُ[٨] .

ويكونُ النظيرُ في الرأي والمذهب، نحو: «ونظيرُ هذا الذي ذهب إليه أبو علي قولهم: عَقَلْتُهُ بثنايَيْنْ . . . » (ابن جني ، ١٩٨٥م ، جـ ٢ : ٧٠٩) ، «ورُدَّ بأنَّ هذا مذهبٌ لا نظيرَ لَهُ، إذْ لا يوجَدُ بناءٌ ينصرِف في المعرفة ، ولا يَنْصَرِفُ في النكرة، وإنَّما المعروفُ العَكْسُ» (الصبان، دون تاريخ، جـ٢ : ٢٤١) ، (ابن عصفور، ١٩٨٢م، جـ ١ : ٣٦٧)، (ابن جني، دون تاريخ ، جـ ١ : ٢١٧) .

ويكـونُ في رتبـة الحـرف في الكلمة : «فَأُبْدِلَتِ الواوُ التي هي أَلِفٌ ياءً، لانكسار ما قبلها، فصارَتِ الياءُ الأولى نظيرةَ الطاء، والهَمْزَةُ نظيرةَ الميم، والياءُ الأولى نظيرةَ الهمزة من اطْمَأَنَّ . . . » (ابن السراج ، ١٩٨٥م، جـ ٣ : ٣٨٩) ، (ابن جني، دون تاريخ، جـ٣: ١٣٤) .

ويطالعُنا النظيرُ أيضا فيما يُسَمَّى بالاحتباك، وهو أنْ يُحْذَفَ من أوَّل الكلام شيءٌ يُثْبَتُ في آخره نظيرُه، وأنْ يُحْذَفَ من آخره شيءٌ يُثْبَتُ في أوله نظيرُهُ، ومن ذلك قوله تعالى: «ولهُنَّ مِثْلُ الذي عليهنَّ» (البقرة : ٢٢٨) ، وتقدير الكلام : ولهُنَّ على أزواجِهنَّ مِثْلُ الذي لأزواجِهنَّ عليهنَّ ، وقيل إنَّ الاحتباك من بديع الكلام (السمين ، ١٩٨٦م، جـ ٢ : ٤٤٣ ، جـ ٢ : ٢٣٣ ، جـ ٣ : ٣٢٢) ، (الصبان، دون تاريخ، جـ ٢ : ٢٤١) .

والنظيرُ يكونُ أيضا في الأشخاص في عبارات النحويِّين والتصريفيّين : «فإنْ كان من الأعلى إلى مَنْ دونَهُ قيل له أمرٌ، وإنْ كان من النظيرِ إلى النظيرِ قيلَ له طَلَبٌ . . . .» (ابن يعيش ، دون تاريخ ، جـ ٧ : ٥٨) .

وبعدُ فيتَّضحُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ النظير اصطلاحا يكاد يدور في فلك الأصل النحويّ أو الصرفيّ أو غيرهما، ويبدو ذلك بَيِّنا فيما يتراءى لنا من تراكيب النحويّين والتصريفيّين اللغويّة، إذْ يُعَدُّ الشاهدُ النحويّ أو الصرفيّ من كلام العرب، نظمِهِ ونثره ، والقرآنِ الكريم وقراءاته ، والقولِ المصنوع ـ خيرَ ما يُعَزِّزُ ما نذهب إليه، وأكثرَ مظاهر استعمالاتِ النظير شيوعاً ودورانا في مظانّ النحو والصرف، أمَّا استعمالاته الأخرى كتلك التي تدور في فلك الوهم أو الخطأ، أو المعنى حقيقيًّا أو مجازيًّا، أو الرأي والمذهب في مسألة نحويّة أو صرفيَّة، أو الاحتباك ـ فتكاد تُعزِّز اكتسابَ هذه اللفظة صفة المصطلح .

الألفاظُ التي تدورُ في فلكه من حيثُ المعنى

للنحويِّين في تآليفهم النحويّة والصرفيَّة ألفاظٌ أخرى يُمْكِنُ أنْ تَحْمِلَ معنى لفظة النظير، وتدلُّ عليه دلالَتها على وفق ما مرّ من مظاهر استعمالاتها ، منها الأمثال: «يريدُ فرارا من اجتماع الأمثال والأشباه، وهو الياءُ والكسرةُ وياءُ النسب» (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ٥ : ١٤٧) . والمِثْل والمِثال : «وليس في الكلام مِثْلُهُ، ولا يجوز أنْ يكونا زائدين»[٩] ، «لأنهما ليس فيهما مِثالٌ في الأسماء بل يُحْذَفُ حتَّى يصيرَ إلى مثالِ الأسماء . . . .» (السيوطيّ ، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ٦ : ١٣٨) .

ومِمّا يُمْكِنُ عدُّه من هذه المسألة قولُهم : غيرُ موجودٍ، على أنَّ معناه: لا نظيرَ له في العربيَّة : «وجعلُ الواو زائدةً ، والتاءِ أصليّةً يؤدّي إلى بناءٍ غير موجود . . .» (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ١ : ١٧٨ ، ٢٩٩) وقولُهُمْ : يُخْرِجُها من كلامِ العرب، أو خروجٌ عنه: «بحيثُ تصيرُ إلى صورةٍ تَخْرُجُ بها عن كلام العرب . . .» (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ٩ : ٣٨) ، «فإنْ أَعَدْتها بلفظها كان ذلك خروجاً عن كلام العرب؛ لأنَّ العرب إذا أعادت النكرة إنَّما تعيدها بالألف واللام، فتقول : رأيتُ رجلاً، فضربتُ الرجلَ، ولا تقول : فضربتُ رجلاً . . .» (ابن عصفور، ١٩٨٢م، جـ ٢ : ٤٦٨) .

ومن ذلك أيضا: ليس من كلامهم، ولم يُسْمَعْ عنهم، ولم يَسْتَقِرَّ في كلامهم؟ «وكان ذلك أحسن

من أنْ يجيئوا به على ما ليس من كلامهم» (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٣ : ٤٣٤) ، (ابن جنّي ، دون تاريخ، جـ ٣ : ٣٨٤) ، «ألا ترى أنَّه لم يُسْمَعْ منهم: إيَّاكَ وإيّا الباطل، ولا حُكيَ عنهم تأكيدُ الكـاف والهـاء بعـد (إيّا)» (ابن جني ، ١٩٨٥م ، جـ ١ : ٣١٥) ، «وهـذا أولى من إثبات (فُناعِل)؛ لأنَّه لم يستقِرَّ في كلامهم» (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ١ : ١١٤) .

ومنه الـمُضاهي: «وكذا الـمُضاهي، أي الـمُشابهُ في الوزن. . . » (الصبان ، دون تاريخ، جـ٢ : ٨٨). ولا واحِدَ له : «وفي المحكم : وفلانٌ لا واحِدَ له، أي: لا نظيرَ له . . . » (الزبيدي، ١٩٦٥م ـ ١٩٧٦م ، جـ ٩ : ٢٧١) . والنحوُ : «لأنَّ هذا النحوَ قد كَثُرَ كثرةً لا يضيقُ معها القياس» (الفارسي، ١٩٨٦م : ١٤٥). والأمَّة: «وإنَّما صارَ معرفةً؛ لأنَّه اسمٌ وقع عليه، يُعْرَفُ به بعينه دونَ سائر أُمَّته» (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م ، جـ٢ : ٥). والبابُ: «(عشروناً وبابه) إلى التسعين، أُلْحِقَ في الإعراب بالحرفين وليس بجمع» (الصبان ، دون تاريخ، جـ ١ : ٨٢، ٨٤)، أي: ونظيرُه. والأخ : «ولأنَّه أخو النهي، وقد دلَّ عليه بالحرف» (الصبان، دون تاريخ، جـ ١ : ٥٩)، أي: أنَّ الأمر نظيرُ النهي في مطلق الطلب ، على الرغم من أنَّ الأمر طلبُ فعل، والنهيَ طلبُ تركه، «فأنت وأخواتُها نظائرُ إيَّاه في النصب» (سيبويه ، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥م، جـ٢ : ٣٨٦) . والمقابلُ : «وقد يكونُ للمعتلّ البناءُ الذي لهُ نظيرٌ من الصحيح على غير لفظه ، ويكون له البناءُ لا يقابِلُهُ فيه الصحيحُ» (المبرد، ١٣٨٦ هـ ـ ١٣٨٨ هـ ، جـ١ : ١٢٤) .

وبعدُ فيتَّضِحُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ هنالك ألفاظا تدورُ في أثناء مظانّ النحو والصرف تحمل معنى لفظة النظير، وتقوم مقامَها على الرغم من بعض الاختلافات اليسيرة، وتبدو هذه الألفاظ بَيِّنَةً في المِثْل والمِثال، وليس في كلامهم، وخروج عن كلام العرب، والـمُضاهاة، والـمُقابَلة، ولا واحدَ له، والنحو، والأمة، والأخ، والباب .

ويتَّضح لنا أيضا أنَّ النظيرَ غيرُ الشاذّ أو النادر، فالشاذُّ هو الذي يكونُ مخالفاً للقياس من غير أنْ يُقَيَّد بقلَّةٍ أو كثرةٍ، وهو نوعان: شاذٌّ مقبولٌ، وهو ما يخالف القياسَ، ويقبَلُه الفصحاءُ والبلغاءُ، وشاذٌّ غيرُ مقبولٍ ، وهو الذي على خلاف القياس أيضا، ولكنَّ الفصحاءَ والبلغاءَ لا يقبلونه. ومِمَّا عُدَّ شاذًّا القَوَدُ والحَوَكَةُ وغيرُهما مِمّا يجبُ فيه إعلالُ العين، وقيلَ أيضا إنَّ ما خالفَ القياسَ وقلَّ وجودُهُ يُعَدُّ شاذًّا ونادِراً ، وما قلَّ ولم يُخالِفْ يُعَدُّ نادراً . والكلامُ العربيّ من حيثُ الاطّرادُ والشذوذُ أربعة أقسامٍ : مُطَّرِدٌ في القياس والاستعمال، وهو الغايَةُ المطلوبة ، ومُطَّرِدٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال، نحو وَدَعَ ماضي يَدَعُ ، وَوَذَرُ ماضي يَذَرُ ، ومُطَّرِدٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس، نحـو: اسْتَحْوَذَ ، واسْتَصْوَبَ ، واستَتْيَسَتِ الشاةُ ، وأضرابها مِمَّا جاء على الأصل من غير أنْ تُقْلَبَ فيه الواوُ أو الياءُ ألفاً. وشاذٌّ في القياس والاستعـمال، نحـو: مَصْوُوْن، ومدْوُوْف، ومقْوُوْد، وأضرابها مِمَّا كان من باب مَفْعول ، إذ القياس والسماع : مَصُوْن ومَدُوْف ومَقُوْد .

أمَّا النادرُ فهو الخارج عن النظائر إلى قِلَّةٍ في بابه (الرماني، ١٩٨٤م: ٧٣). وقيل إنَّه يكونُ مَقيساً على الرغم من قِلَّته، وقيل أيضا إنَّه أقلُّ من القليل، ومن ذلك: ناقَةٌ بها خَزْعال (بها داء، والخَزْعال الظَّلْع) ؛ لأنَّ فَعْلالاً لم يَرِدْ في غير المضاعف إلَّا في هذا عند ابن عصفور (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١: ١٥١)، أمَّا القَسْطالُ في قولَ أوس (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ١: ١٥١) :

ولَنِعْمَ مأوى المستضيف إذا دعا والخيلُ خارجةٌ من القَسْطَالِ

فمحمولٌ عنده على إشباع الفتحة. وقد عَدَّ الفارابيُّ (الفارابيّ، ١٩٧٥م، جـ٢: ٥٩) القَهْقارَ من ذلك زيادةً على خَزْعال، ولم يَعُدَّ من ذلك بَهْرامَ وشهرامَ لكونهما من أسماء العجم. والفيروزبادي (الفيروزبادي، دون تاريخ: خرطل) عدَّ من هذا الباب خَرْطالاً (حبّ). ويكثُرُ هذا البناء في المضاعف، نحو: صَلْصَال وخَلْخَال وغيرهما (الفارابي، ١٩٧٥م، جـ ٢: ٥٩).

ومِمّا عُدَّ نادرا عند ابن مالك (السيوطي، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ٣: ٢٣٣) قولُ النمر بن تولب (السيوطي، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ٣: ٢٣٤) :

مَضَتْ مائةٌ لعامٍ وُلِدْتُ فيه وعشرٌ بعدَ ذاك وحِجَّتانِ

لأنَّ كلَّ مضاف إلى جملة مقدَّرُ الإضافة إلى مَصْدَرٍ من معناها، ولا يعود منها ضميرٌ إلى ما أُضيفَ إليها، كما لا يعودُ من المصدر، والمسموعُ من ذلك كما في الشاهد السابق يُعَدُّ نادرًا[١٠].

وقد يوصَفُ الشاذُّ بأنَّهُ لا نظيرَ له، ومنه مَضُوْفة (مَفْعُلَة) في قول الشاعر (ابن جنّي، ١٩٥٤م، جـ ١: ٣٠١) :

وكُنْتُ إذا جاري دعا لِمَضُوْفَةٍ أُشَمِّرُ حتَّى يَنْصُفَ الساقَ مِئْزَري

لأنّ أصلها مَضْيُفَةٌ، إذْ نُقِلَتِ الضمَّة إلى الضاد الساكنة، وانقلبت الياءُ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. ووسَمَ ابنُ جنّي هذه الكلمة بالشذوذ الذي لا نظيرَ له (ابن جني، ١٩٥٤م، جـ١: ٣٠١): «فيشبه أنْ يكونَ أبو الحسن بهذا تعلَّق، وعليه عقَدَ هذا الخلاف، إلَّا أنَّ هذا حرفٌ شاذٌّ لا نعلم له نظيراً، فينبغي ألَّا يُقاسَ عليه». ويتراءى لي أن ما لا نظيرَ له وخالف القياسَ يُمْكِنُ عدُّه من باب الشاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه. ويطالِعُنا النحويّون بأنَّ نظيرَ الشَّاذِّ أشذُّ شذوذاً من نظيره في القياس: «وذلك أنَّ جمعَ سمْح على سُمَحاءَ شاذٌّ، لا يُقاسُ عليه، فكيفَ نظيرُه؟» (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ٢: ١١٥). والنظيرُ المُشار إليه في هذا النص أشياءُ من باب أَفْعِلاء، جمع شيء (فَعْل)، نحو: أَهْوِناء، جمع هَيِّن، نظيرُ فُعَلاء، جمع فَعيل وفَعْل، نحو: عُظَماء، جمع عَظيم، وسُمَحاء، جمع سَمْح، فيشترك

أَفْعِلاء وفُعَلاء في أنّهما جمعان لـ (فَعيل) و (فَعْل) ؛ ولذلك جمعوا شيئا على أشياءَ ، ثم صار أشياءَ ، كما جمعوا سَمْحَا على سُمَحاءَ ، فَسُمَحاءُ جمعٌ شاذٌ ، ولذلك يُعَدُّ نظيرُه أشياءُ أَشَدَّ شذوذاً .

(٢) النحويّون والنظير

مسائِلُ الخلاف بين البصريّين والكوفيّين التي تدور في فلك التجاء النحويّين إليه في أصولهم وأقيستهم النحويَّة والصرفيَّة

ذكر النحويّون أنَّ النظير كثيرا ما يَجْري مَجْرى نظيرِه ، وأنَّ المناظرةَ ليس من الضروري أنْ تكونَ في الأحكام جميعها ، إذْ تكفي أنْ تكونَ في بعضها ، ويبدو ذلك بَيِّنا في أنَّ المنادى المفرد الـمُعَيَّنَ بمنزلة ضمير المخاطب ؛ ولذلك بُنِيَ على الضمّ ، وهو يُنْعَتُ عند الجمهور، أمَّا الضميرُ فلا يُنْعَتُ إلاَّ على مذهب الكسائيّ[١١] .

وتبدو أهميّة النظير بَيِّنَةً في أنَّه يُعَدُّ من الأدلَّة التي يُعْرَفُ بها الزائد من الأصيل (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ٢ : ٣٩ ـ ٤٠)، وهي : الاشتقـاقُ ، والتصريفُ، والكثرةُ، واللزومُ، ولزومُ حرفِ الزيادةِ البناءَ، وكونُ الزيادة لمعنىً ، والنظيرُ، والخروجُ من النظير، والدخولُ في أوسع البابين عند لزوم الخُروجِ من النظير .

ويكادُ النحويّون يُجْمِعون على أنَّ المصير إلى ما له نظيرٌ أولى من المصير إلى ما ليس له نظيرٌ، وأنَّ المصيرَ إلى ما ليس له نظيرٌ مُحالٌ (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢ : ٦٦٦، ٦٦٩)، (السيوطي، ١٩٧٥م، جـ ١ : ١٧٦ وما بعدها) ، وأنّه لا يصحُّ القياسُ عليه، وأنَّ ما يُؤدِّي في حمل الحروف في البناء الصرفيّ على الزيادة أو الأصالة إلى ما له نظير أولى من إثْباتِ بناءٍ غيرِ موجود في كلام العرب (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٥٨، جـ ٢ : ٢٩٩) .

ويكادون يُجْمِعونَ أيضا على أنَّه إذا توافر الدليلُ فإنَّه لا يجبُ النظيرُ : «أمَّا إذا دلَّ الدليلُ فإنَّه لا يجبُ إيجاد النظير ، وذلك مذهب الكتاب . . . » (ابن جني، دون تاريخ ، جـ ١ : ١٩٧)، (سيبويه، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٤ : ٢٤٦) . أمّا إذا لم يتوافرْ فلا بُدَّ من إيجاده . وممَّا عُدَّ من ذلك حَمْلُهُم عِزْويتاً على أنّه من باب (فِعْليت)، لا من باب (فِعْوِيل) ؛ لتوافُر النظير، وهو عِفْريْت ونِفْريْت (ابن جني، دون تاريخ، جـ ١ : ١٩٧) . ومنـه ما ذهب إليه أبو عثمان المازنيّ في الردِّ على من زَعَمَ أنَّ حرفي التسويف يَرْفَعان الأفعالَ المضارعة ، لعدم توافُر النظير، من حيثُ عَدَمُ توافُرِ عاملٍ في الفعل تدخلُ عليه اللام، كقوله تعالى: «فَلَسَوْفَ تَعْلَمون» (الشعراء : ٤٩)، فَعُدَّ عدمُ النظير إحدى وسائل الردّ على من يُنْكِرُ ما ذهب إليه (ابن جني، دون تاريخ، جـ ١ : ١٩٧) .

ويصارُ إلى عدم النظير إنْ لم يتوافَر الدليلُ والنظيرُ، ويبدو ذلك بَيِّناً في عدّ الهمزة والنون في أَنْدَلُس

زائدتين، على أنَّ هذه اللفظة من باب (اِنْفَعُل) ، على الرغم من أنَّه مثالٌ لا نظيرَ له في الكلام العربي. وحمل ابنُ جني (ابن جني، دون تاريخ، جـ ١ : ١٩٨) ذلك على أنَّه ليس في العربيّة شيءٌ من ذوات الخمسة من باب (فَعْلَلِل) تكونُ فيه النونُ أصيلةً ؛ لوقوعها موقعَ العين، والهَمْزَةُ إذا وقعت في أوَّل الكلمة فيما مرَّ كانت زائدةً . والقولُ نفسه من حيثُ إنَّه لا يصحُّ أنْ تكونَ النون أصلا والهمزة زائدة، لأنّ ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد في أوائلها إلَّا فيما يكونُ من باب مُدَحْرَجٍ .

وإنْ توافَرَ الدليلُ والنظيرُ فلا بُدَّ من التَقيُّد فيما كانا فيه، ويبدو ذلك بَيِّنًا في عدّ النون في عَنْتَر أصلاً ؛ لأنَّها مقابِلَةٌ لعين جعفر، ولتوافُرِ النظير (فَعْلَل) (ابن جني، دون تاريخ، جـ ١ : ١٩٨) .

ومِمّا لم يُجَوِّزْهُ النحويّون لعدم النظير في العربية قلبُ الياءِ والواوِ ألفين في: يا حُبْلَيَ ، ويا حُبْلَو ، بفتح الياءِ وكسر الواو ، في المنادى المرخَّم ، وهما ترخيمُ : يا حُبْلَيات وحُبْلَويّ ، فلا يصحُّ أنْ يُقالَ في ترخيمهما: يا حُبْلَى، بقلب الياء والواو ألفين، لتحرّكهما وانفتاح ما قبلَهما، لعدم النظير، إذ لا تكونُ ألفُ فُعْلَى إلَّا للتأنيث، ولا تكونُ منقلبةً عن أصلٍ واويٍّ أو يائيّ ، والقولُ نفسه في ترخيم حمراويّ : يا حمراوِ إذْ لا يصحُّ أنْ يُقال: يا حمراءَ، بقلب الواو همزةً؛ لتطرُّفِها بعد ألف زائدة (الصبان، دون تاريخ، جـ ٣ : ١٨٣) .

ومِمّا يُمْكِنُ عدُّه من باب إجازة ما لا نظيرَ له عند كثيرٍ من النحويِّين ترخيمُ قِمَطْر (حمل قويّ) بحذف الحرف الأخير: يا قِمَطْ، وهو القياسُ، إذ لا يصحُّ حذفُ الرابع وما قبلَهُ في هذه المسألة إلّا إذا كانَ الرابعُ حرفَ لين (الواو والألف والياء) غيرَ أصيل، أمَّا الفرّاء فأجاز فيه: يا قِمَ ، بحذف الحرفين الأخيرين ؛ لأنَّ الاقتصار على حذف الرابع يوجِبُ عدَمَ النظير، وهو سكونُ آخرِ الاسم الصحيح لفظاً وتقديراً على لغة التمام، ولفظاً فقط على لغة الانتظار. ويجوزُ ضمُّه على لغة التمام أيضا (الصبان، دون تاريخ، جـ ٣ : ١٧٧) . وغير ذلك من المسائل المختلفة التي سنبسُطُ الحديثَ فيها في مكانه .

وبعدُ فيظهرُ لي أنَّ للنظير وعدَمِه أثراً بَيِّنا في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين من حيثُ إجازَةُ مسألةٍ لغويّة أو نحويّة أو عَدَمُها ؛ ولذلك رأيتُ أنْ أُبَيِّنَ هذا الأثر بتدوين مسائِلَ تدورُ في فلك النظير وعَدَمِه، وأنْ أُتْبِعَ ذلك ببسط الحديث في مواقف النحويّين والتصريّفيين من هذه المسألة من الإجازة والمنع، لتكتمِلَ وتتّضح .

مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريّين والكوفيّين التي تدور في فلك النظير

كثيرا ما يُطالعنا أنصارُ هذا المذهب النحويّ أو ذاك باتّخاذ عدم النظير عُمْدَتَهم في الانتصار لمسألةٍ ما أو ردِّها ، ويبدو ذلك بَيِّنا في الانتصار للمذهب البصريّ، ولعلّ ما يُعَزِّزُ ذلك ما في مؤلَّف ابن

الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيّين)، إذْ كثيراً ما يلجأ إلى ردِّ المذهب الكوفيّ؛ لعدم توافُرِ النظير فيه. ولعلَّ أهمَّ هذه المسائل ما يأتي :

ـ أنَّ عدَّ ضمير الفصل توكيداً لِما قبلَه لا نظيرَ له :

اختلف الكوفيُّون في موضع ضمير الفصل الذي يُفْصَلُ به بين النعت والخبر، إذْ ذهب بعضُهم إلى أنَّ حُكْمَه حكمُ ما قبلَه، وذهب آخرون إلى أنَّه يأخُذُ حكمَ ما بعدَه. أمَّا البصريُّون فعدّوه ضميرَ فصل لا موضعَ له من الإعراب ، إذْ حملوا عَدَّ الكوفيّين إياه تأكيداً لِما قبله على ما لا نظيرَ له، وهو لا يُصار إليه. ويكمُنُ عدمُ النظير المشار إليه في أنَّ المكنيَّ لا يكونُ توكيداً للمظهر في كلام العرب، فلا يُصار إليه (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢: ٧٠٦ ـ ٧٠٧) ، (السيوطي، ١٩٧٥م، جـ ١: ١٣٧) .

ـ أنَّ الياء والكاف والهاء في إيّاي وإيَّاك وإيَّاه حروفٌ لا موضع لها من الإعراب :

للنحويّين في هذه المسألة مذاهبُ مختلفة، منها أنَّها ضمائر نصب، وأنَّ (إيّا) عماد، وهو مذهب الكوفيّين، وأنَّها حروفٌ لا موضع لها من الإعراب، وأنَّ (إيَّا) هي الضمير، وهو مذهب البصريِّين. وحجّتهم في ذلك أنّ أحدهما يجب أنْ يكونَ ضمير منفصلا، والمنفصل لا يجوز أنْ يكون على حرف واحد، لأنَّه لا نظيرَ له في العربية، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير (ابن الأنباري ، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢: ٦٩٥ ـ ٧٠٢)، كما هو بَيِّنٌ في المذهب الكوفيّ .

ـ أنَّ دخول اللام في خبر (لكنَّ) لا نظيرَ له :

أجاز الكوفيّون هذه المسألة قياسا على قول الشاعر (ابن هشام، ١٩٧٩م: ٣٨٥) :

يلومـونَـني في حبّ ليلى عواذِلي ولـكـنَّـني مـن حبِّـها لَعـميـدُ

وردَّ البصريّون ذلك ؛ لأنَّ هذا الشاهد لا نظيرَ له، واللام هذه إمَّا أنْ تكون زائدةً، وإمَّا أنْ يكون الأصل: لكنْ إنَّني ، على أنَّ في ذلك حذفَ الهمزة تخفيفاً، ونونَ (لكنْ) لالتقاء الساكنين (الحموز، ١٩٨٧م : ٣٩) .

ـ أنَّ السين التي تدخل على المضارع أصلها سوفَ :

ذهب الكـوفيّون إلى أنَّ أصـل هذه السين هو (سَوْفَ)، إذْ حُذِفَت الواو والفاء تخفيفا لكثرة

الاستعمال (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢ : ٦٤٦) . أمّا البصريّون فهي عندهم أصلٌ بنفسها، حجّتهُم في ذلك أوجُهٌ، منها أنَّ حذفَ الواو والفاء خلافُ القياس، لأنّه ليس في كلام العرب حرفٌ حُذِفَ جميع حروفه ؛ لأنّه لا نظيرَ له في العربيّة، والمصيرُ إلى ما لا نظيرَ له مردود .

ـ أنَّ ترخيم ما كان من باب (قِمَطْر) مِمّا فيه الحرف قبل الأخير ساكنا لا يصحُّ :

منع الكوفيّون هذه المسألة؛ لأنّ الاسم المرخَّم من هذا الباب يصيرُ ساكنا على الرغم من كونه متمكِّناً، وهو ما لا نظيرَ له في العربيّة. أمّا البصريّون فأجازوا ذلك حملا على أنَّ المحذوفَ المنويّ كالثابت، فليس الآخرُ ساكناً (الصبّان ، دون تاريخ، جـ ٣ : ١٧٩) .

ـ أنَّ (اللهُمَّ) أصله عند الكوفيّين : اللهُ أُمَّ :

ذهب الكوفيّون في هذه المسألة هذا المذهب، على أنَّ الهمزة حُذِفَتْ تخفيفاً لكثرة الاستعمال، أمّا البصريّون فالميم عندهم عِوَضٌ عن حرف النداء المحذوف ، وهو مذهبٌ قد رَدَّهُ الكوفيون ؛ لأنّه لا نظيرَ له، أمّا مذهَبُهم فله نظيرٌ في العربية من حيثُ امتزاجُ الكلمتين في كلمة واحدة، ويبدو ذلك بَيِّناً في (هَلُمَّ) المركّبة عند البصريّين من حرف التنبيه و (لُمَّ)، ومن (هَلْ) و (أُمَّ) عندهم (السيوطي، ١٩٧٥م، جـ ١ : ١٧٦ ـ ١٧٧) ، (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ ١ : ٣٤١) .

ـ أنَّ (لكنَّ) بسيطَةٌ على المذهب البصريّ مركَّبة على المذهب الكوفيّ :

ذهب البصريّون إلى أنَّها بسيطة ، أمّا الكوفيّون فلهم فيها مذهبان : أنَّها مركَّبة من (لكنْ) و (أنَّ) على أنَّ الهمزة حُذِفَتْ تخفيفاً، والنون لالتقاء الساكنين، وهو قول الفرّاء، وذهب سائرهم إلى أنَّها مركَّبة من (لا) وكاف التشبيه و (إنَّ)، وهو مذهبٌ حسن عند ابن يعيش كما يُفْهَم من كلامه (ابن يعيش، ١٩٧٣م : ٣٥) : «وأمّا (لكنَّ) فحرفٌ نادر البناء، لا مثالَ له في الأسماء والأفعال، وألِفُه أصلٌ؛ لأنّا لا نعلم أحدا يُؤخَذُ بقوله ذهب إلى أنَّ الألفاتِ في الحروف زائدةٌ، فلو سَمَّيْتَ به لصار اسماً، وكانت ألِفُهُ زائدةً ، ويكون وزنُه (فاعِلاً)؛ لأنّ الألف لا تكون أصلا في ذوات الأربعة من الأسماء والأفعال. وذهب الكوفيّون إلى أنَّها مركَّبة، وأصلها (أنَّ)، زيدت عليها (لا) والكاف، وحُذِفَتِ الهمزةُ، فصارت (لكنّ). وهو قولٌ حسنٌ لندرة البناء وعدم النظير، ويؤيِّده دخول اللام في خبره، كما تدخل في خبر (إنَّ)، نحو قول الكوفيّين :

«ولكنَّني في حُبِّها لعميدُ»

والمذهبُ الأول ، لضعف تركيب ثلاثة أشياء، وجعلها حرفاً واحداً، فاعرفْهُ» . ويظهرُ لي من هذا النصّ المقتبس أنَّ عدم النظير وندرةَ البناء قد جعلا قولَ الكوفيِّين حسناً ، ولكنَّ هذا الحُسْنَ يردُّه قوله : «والمذهبُ الأول ، لضعف تركيب ثلاثة أشياء، وجعلها حرفاً واحدا» ، ويتراءى لي أيضا أنَّ اختياره

كونُها بسيطةً ، لأن المذهبَ الأوّلَ المشارَ إليه هو كونُها حرفاً نادر البناء لا مثال له في الأسماء والأفعال[١٢] .

ـ أنَّ أصل ما كان من باب سَيِّد وَميِّت وهَيِّن على المذهب الكوفيّ (فَعِيْل) :

ذهب الكوفيّون إلى أنَّ وزنَ ما يُعَدُّ من هذا الباب (فَعِيْل): سَوِيْد ، ومَوِيْت وهَوِيْن، لتوافر النَظائر في كلام العرب، أمَّا البصريُّون فذهب بعضهم إلى أنَّه (فَيْعَل)، وذَهَبَ آخرونُ إلى أنَّه (فَيْعِل) ، وقد ردَّ الكوفيّون هذا المذهب البصريّ لعدم النظير، على الرغم من أنَّ البصريِّين قد تناسوا قيد توافُر النظير؛ لأنّهم قد حملوا هذه الألفاظ وأضرابَها على الظاهر من غير أنْ يُراعوا الأصل المعياريَّ المتوهَّمَ الذي يبدو بَيِّناً في الميزان الصرفي (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢ : ٧٩٥)، (ابن عصفور، ١٩٧٠م ، جـ ٢ : ٤٩٨) .

ـ أنَّ الأسماء الستَّة مُعْرَبةٌ عند الكوفيّين من مكانين ومن مكان واحد عند البصريِّين :

ذكر أبو البركات بن الأنباري (ابن الأنباري، ١٩٨٠م، جـ ١ : ١٧ ـ ٢٠) ، (السيوطي، ١٩٧٥م، جـ ١ : ١٧٦) أنَّ ما يُعَزِّزُ مذهب البصريِّين توافُرُ النظير في العربيّة، إذْ لا يوجد اسمٌ مُعْرَبٌ في العربيّة يُعْرَبُ من مكانين ؛ لأنّه يُعْرَبُ من مكانٍ واحد ، وأنَّ ما يُعَزِّزُ فسادَ قول الكوفيِّين عدمُ النظير ، كما مرَّ، على الرغم من أنَّه يُمْكِنُ أنْ يُحْتَجَّ لهم بلفظتي امرِىءٍ وابْنِمٍ اللذين يتراءى لنا إعرابهما من مكانين .

ـ أنَّ الاسم مشتقٌّ من الوسم على المذهب الكوفيّ ومن السمو على المذهب البصريّ :

عدَّ ابن الأنباريّ عدَمَ توافُر النظير من الأوجه التي تدلُّ على فساد مذهب الكوفيّين ؛ لأنَّه لا يوجد في العربيّة اسمٌ حُذِفَتْ فاؤه وعُوِّضَ منها الهمزةُ، إذ المتوافرُ فيها تعويضُ الهمزةِ من اللام المحذوفة، نحو: اسم وابن، فصار الحملُ على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ ، جـ ١ : ٨ ـ ١١) .

ـ أنَّ الضمائر في (لولاي ولولاك، ولولاه) في موضع جرٍّ على المذهب البصريّ، وفي موضع رفع على المذهب الكوفيّ :

جعل البصريّون هذه الضمائر في موضع جَرٍّ بـ (لولا) ، وهي في موضع رفع على الابتداء في المذهب الكوفيّ. وممَّا رَدَّ به أبو البركات بن الأنباري مذهب الكوفيّين في هذه المسألة عدمُ توافُر النظير

في العربيّة، ويبدو ذلك بَيّناً في أنّ هذه الضمائر لا تكون علامَةَ مرفوع. فيكون ما ذهبوا إليه مَن باب المصير إلى ما ليس له نظيرٌ في العربيَّة (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢ : ٦٨٧ ـ ٦٩١).

ـ أنَّ (إنْ) إذا جاءت اللامُ بعدَها تُعَدُّ بمعنى (ما)، واللامُ بمعنى (إلّا) على المذهب الكوفيّ :

ذهب البصريّون إلى أنَّ (إنْ) في هذه المسألة مخفَّفَةٌ من الثقيلة على أنَّ اللام بعدها للتوكيد، وعَزَّزوا هذا المذهبَ بتوافُر النظير في الكلام العربيّ. ويكمن ذلك في أنَّها تُخَفَّفُ كثيراً، وأنَّ اللام لها أيضا نظيرٌ في العربيَّة، أمَّا كونُها بمعنى (إلّا) فلا نظيرَ له فيها؛ ولذلك كانَ المصيرُ إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليسَ له نظيرٌ عندهم (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢ : ٦٤٢).

ـ أنَّ نون التوكيد الخفيفة يجوز أنْ تَدْخُل على فعل الاثنين وفعلِ جماعة النسوة على المذهب الكوفيّ، ولا يصحُّ ذلك على المذهب البصريّ :

مِمَّا احتجَّ به الكوفيّون في هذه المسألة أنَّ هذه النون تدخل في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بـ (إمَّا) لتوكيد الفعل المستقبل، وحملا على ذلك أجازوا دخولَها على ما وقع فيه الخلاف، على الرغم من أنَّه يؤدّي إلى التقاء الساكنين، وهي مسألة تَتَكفَّلُ ألفُ المدِّ بتجويزها؛ لأنَّ المدَّ يقوم مقام الحركة. وهنالك شواهِدُ تُعزِّز ذلك، منها قراءة ابنِ عامرٍ : «ولا تَتْبَعانْ» (يونس : ٨٩)، وقولُ العرب : التقت حلقتا البطان، وله ثُلُثا المال، بإثبات الألف مع حرف التعريف[١٣]. وردَّ البصريُّون ذلك بأدلَّة، منها أنَّ دخولَها على الفعل المستقبل في المواضع المشار إليها له نظائر في العربيَّة، ويعزِّزه القياس. أمَّا ما وقع فيه الخلاف فلا نظيرَ له فيها، والقياسُ لا يُصَحِّحهُ، على الرغم من أنَّ النظير يمكن أنْ يَكْمُنَ في قراءة ابن عامر: «ولا تَتْبَعانْ»، وهي قراءة حُمِلَتْ على التقدير والتأويل، على الرغم من أنَّ حمل النصّ القرآنيّ على ظاهرة أولى من حمله على التأويل والباطن إذا لم يكن هنالك مُحْوِجٌ.

وبعدُ فيتَّضِحُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ للنظير أثرا بَيِّنا في الانتصار لهذا المذهب أو ذاك، أو ردّ مذهبٍ ما؛ لأنَّه لا يدور في فلك توافر النظير، ويبدو هذا الأثر جليًّا في التجاء النحويِّين إليه في مواضِعَ كثيرةٍ ولا سيِّما عند استعصاء الأدلَّة والتأويلات؛ لتعزيز الأصول النحويَّة أو الصرفيَّة. ولعلَّ المسائِلَ التي دَوّناها في هذا البحث وتلك التي لم نُدَوِّنْها رغبةً في الاختصار وعدم الإطالة ـ تشهَدُ بأنَّ أبا البركات بن الأنباري الـذي يَتَشَيَّعُ للبصريِّين كثيرا ما يستعين بالنظير لتعزيز أصولهم وأقيستهم، والقولُ نفسه بالنسبة للنحويِّين الآخرين من حيثُ اتِّخاذُه عُمْدَةً في كثير من المسائل النحويَّة والصرفيَّة لتعزيزها أو ردِّها، إذْ كثيراً ما يطالعونَنا بالالتجاء إليه في تآليفهم. ولقد رأيتُ أنْ أتحدَّثَ بإيجازٍ عن مواقف بعضهم من هذه المسألة، ومنهم سيبويه الذي يطالِعُنا بأبوابٍ ترِدُ لفظةُ النظير فيها عُنْوَنَتْ به: «هذا بابُ ما بنت العربُ

من الأسماء والصفاتَ والأفعال غير المعتَلّة والمعتلّة ، وما قيسَ من الـمُعْتَلِّ الذي لا يتكلّمون به ، ولم يَجيءْ في كلامهم إلا نظيرُهُ من غير بابه ، وهو الذي يُسَمِّيه النحويّون التصريفَ والفعلَ» (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٤ : ٢٤٢) ، «هذا بابُ نظائر ما ذكرنا من بنات الياءِ والواوِ التي الواوُ والياءُ فيهنَّ عَيْنات» (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٤ : ٤٩) . ويطالِعُنا في كتابه بالتقيُّد بتوافُر النظير في مسائل النحو والصرف، ليستقيم الأصل والقياس، فتكسير سَوْطٍ وقَوْسٍ وثَوْبٍ وغيرها مِمَّا كَان من باب (فَعْل) معتلّ العين ، على (أفعال) ـ نظيرُه في هذه المسألة من الصحيح فَرْخ وأفراخ ؛ ولذلك لم يُكَسَّر المعتلّ العين على (أَفْعُلْ) ؛ لأنَّ نظيره من غير المعتل يُبْنَى على هذا البناء، وهو أولى منه بذلك؛ لاستثقال الضمَّة على الواو، على الرغم من أنَّ الصحيح يُكَسَّرُ كذلك (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٣ : ٥٨٦ ـ ٥٨٧) .

ومِمَّا حمله على توافُر النظير أيضا أنَّ بناءَ (احْرَنْجَمْتُهُ) ليس متوافِراً في العربيّة ؛ لأنَّه نظير (انْفَعَلْتُ) في بنات الثلاثة : «وليس في الكلام احْرَنْجَمْتُهُ ؛ لأنَّه نظيرُ انْفَعَلْتُ في بنات الثلاثة، زادوا فيه نوناً وألف وصل كما زادوهما في هذا، وكذلك افْعَنْلَلْتُ ؛ لأنَّهم أرادوا أنْ يَبْلُغوا احْرَنْجَمْتُ ، وليس في الكلام افْعَنْلَلْتُهُ ولا افْعَنْلَيْتُه، ولا افْعالَلْتُه، ولا افْعَلَلْتُهُ ، وهو نحو احمَرَرْتُ واشْهابَبْتُ» (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٤ : ٧٧) . ومنه أنَّ حذف اللام في قولهم : لاهِ أبوك ، نظيرُ حَذْفِ (ربَّ) التي نابت عنها الواو في مثل :

«وبَلدٍ تحسبه مكسوحاً» (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٣ : ١٢٨) .

ومصدَرُ الفعل الصحيح، نحو رجع رجوعاً، نظيرُ مَصْدَرِ المعتلّ : آب أُوُوبا في قول بعضهم (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٤ : ٥١) .

والجرُّ للضرورة الشعريَّة في قولِ ابن قيس الرقيات (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٣ : ٣١٣ ـ ٣١٤) :

لا بـارك الـلـهُ فـي الـغـوانِي هَـلْ يُـصْـبِـحْـنَ إلَّا لَـهُـنَّ مُطَّلَـبُ

نظيرُ النصب في قول الفرزدق (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٣ : ٣١٣) :

فلو كان عبدُ الـلهِ مولىً هَجَـوْتُـهُ ولـكـنَّ عبدَ الـلـهِ مـولى مـوالِـيا

ومـا كان من باب: أَفْعَلْتُـهُ فَفَعَل، نظيرُ: فَعَلْتُهُ فانْفَعَل وافْتَعَل، نحو : أدخَلْتُهُ فدَخَل ، وأَخْرَجْتُهُ فخَـرَج، وكَسَرْتُـهُ فانْكَسَر، وشَـوَيْتُـهُ فانْشـوى، واشْتَوى، في قول بعضهم، وغَمَمْتُه فاغْتَمَّ وانْغَمَّ (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٤ : ٦٥) . والبدلُ في الاسم نظيرُ البدل في الفعل ، ومنه قولُ عبيد الله الحر (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٣ : ٨٦) :

متـى تَأْتِـنـا تُلْمِـمْ بنـا في ديارِنـا تَجِدْ حَطَبـاً جَزْلاً ونـاراً تأجَّـجـا

ونظيرُه قولنا: مَرَرْتُ برجلٍ عبدِ الله .

وغير ذلك من المسائل النحويَّة والصرفيَّة التي يصير فيها سيبويه إلى النظير لتعزيزها، لتستقيمَ وتستويَ على سوقها (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م ، جـ ٢ : ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، ٣٨٦ ، جـ ٣ : ٢١٠ ، جـ ٤ : ١٢٨ ، ٤٢٦ ، ٣٩١) . وكثيرا ما يُطالِعُنا بأنَّ النظيرَ يَخْرُجُ عن نظيره أحيانا لكثرة استعماله ودورانه ، فغيَّروه عمَّا عليه نظائرُه طلبا للخفَّة : «وإنَّما جازت الحكايةُ في (مَنْ)؛ لأنَّهم لـ (مَنْ) أكثرُ استعمالاً ، وهم ممَّا يُغَيِّرون الأكثرَ في كلامهم عَن حال نظائرِه» (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م ، جـ ٤ : ٤١٤) . وممَّا يمكن عدُّه من ذلك قولهم : لا أَدْر ، ولَم أُبَلْ (أُبالِ) ، ولم أَكُ ، وعليه فلا يصحُّ أنْ يُقالَ حملا على ما مَرَّ: لم أقُ ، في: لم أَقُلْ ، ولا : لم أُرَمْ ، في: أُرامِ ، لقلَّة الاستعمال (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م ، جـ ٢ : ١٩٦) .

وأبو العبّاس المبرّد الذي يطالِعُنا بتعزيز ما يذهبُ إليه في بعض المسائل النحويَّة واللغويّة بحملها على توافُر النظير، وممَّا يُمْكِنُ عَدُّه من ذلك أنَّه عدَّ اسم (لا) النافية للجنس في مثل قولنا : لا مُسْلِمِيْنَ ، ولا مُسْلِمَيْنِ ، معرباً ، لأنَّ الأسماء المثنَّاة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا، إذْ لا نظير لها في العربيَّة . وذكر ابنُ يعيشَ أنَّه إذا وُجِدَ الدليلُ فلا عبرةَ بعدم النظير، أمَّا إذا توافَرَ فيكون من باب الاستئناس به . ويظهرُ لي أنَّ الدليلَ المرادَ في هذه المسألة كونُ (مُسْلِمِيْنَ ومسلِمَيْنِ) مفردين ، ليسا مضافين أو شبيهين بهما، وهي مسألة تُعزِّزها كثرة النظائر (السيوطي، ١٩٧٥م ، جـ ١ : ١٧٨) .

ومنه أنَّ (فَيْعَل) نحو: جَيْدَر (قَصير)، وزَيْنَب ، وخَيْفَق (الفلاة الواسعة، أو الخيل أو النوق السريعة) ـ نظير (فَيْعِل) من المعتلّ ، نحو: سَيِّد وهيِّن ومَيِّت (المبرد ، ١٣٨٦ هـ ـ ١٣٨٨ هـ، جـ ١ : ١٢٤) .

وأنَّ تكسيرَ فاعِل من الصحيح على (فَعَلَة)، نحو : كاتب وكَتَبَة، وحافِظ وَحَفظة ، نظيرُ تكسير فاعل من المعتلّ الناقص على (فُعَلَة)، نحو : قاضٍ وقُضاة ، وداعٍ ودُعاة، على الرغم من أنَّ البناءين ليسا متقابلين في الحركة الصرفية (المبرد، ١٣٨٦ هـ ـ ١٣٨٨ هـ، جـ ١ : ٦١ ، ١٢٥) .

وممَّا يمكن عَدُّه من باب ما لا نظيرَ له الذي أجازه أنَّ الابتداءَ رافعٌ للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، وهو مذهبٌ لا نظيرَ له، من حيثُ اجتماعُ عاملين على معمول واحد. وحمل الدماميني ذلك على أنَّ المراد مجموعُ الأمرين ، فيكون العامل واحدا (الصبان ، دون تاريخ ، جـ ١ : ١٩٤) .

وأبو بكر بن السراج الذي يلجأ إليه في كثير من تعليلاته وتأويلاته ، ومِمَّا يمكن عدّه من ذلك عنده أنَّ قولنا: دحرجته دحراجةً واحدة ، نظيرُ احرنجمت احرنجامةً ، واقْشَعْرَرْتُ اقشِعْرارَةً (ابن السراج، ١٩٨٥م، جـ ٣: ١٤٠) . وأنَّ تكسير فَعيلة من الصحيح، نحو: صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، نظيرُ فعيلة من المعتل، نحو: مطيَّة ومطايا، وهديَّة وهدايا، وهو تكسيرٌ قد طرأ فيه على الهمزة وما بعدها إعلالٌ، والقولُ نفسه في همز فواعِل من عَورْت (عوائِر) ؛ لأنها نظيرة شوايا من شويت، إذ هُمِزَتِ الواوُ فيها ؛ لالتقاء واوين ليس بينهما حاجزٌ حصين (ابن السراج، ١٩٨٥م، جـ ٣: ٢٨٨) .

ومنه تعزيزُهُ ما ذهب إليه أبو العباس المبرد بتوافر النظير من حيثُ إنَّ نظيرَ لفظة ابن التي مؤنَّثها ابنة وبنت في حذف لامها (الواو) ـ أختٌ وهَنْتٌ، إذْ لم تَلْحَقْ هذه التاءُ المفتوحَةُ إلَّا مؤنَّثاً مذكَّره محذوفُ اللام (الواو)، ويدُلُّ على هذا الحذف أَخَوان وهَنَوان (ابن السراج، ١٩٨٥م، جـ ٣: ٣٢١) ، (المبرد، ١٣٨٦ هـ ـ ١٣٨٨ هـ، جـ ١ : ٢٣١) .

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب المسائل النحويَّة أنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء، إذ الجرُّ من اختصاص الأسماء، والجزمُ من اختصاص الأفعال (ابن السراج، ١٩٨٥م، جـ ٢ : ١٤٦، ١٧٥) .

ويطالعنا أيضا بما يمكن أنْ يكونَ من باب الأمثلة المصنوعة، ليتدرَّب الطلبة والمريدون عليه على الرغم من أنَّه لا نظيرَ له، ومنه تعدُّدُ المبتدأ ، ومجيءُ أخبارٍ كثيرةٍ بعده، نحو: زيدٌ هندُ العمران منطلقان إليها من أجله (ابن السراج، ١٩٨٥م، جـ ١ : ٦٥) .

وأبو عليّ الفارسيّ ، ومِمَّا يمكن حمله على اعتداده بالنظير أنَّ جملة الشرط في المجازاة من حيثُ خروجُها عن أحكام الجمل ـ على الرغم من كونها جملةً ـ لكونها لا تفيدُ إلَّا بانضمام الجزاء إليها ـ نظيرةُ جملة القسم التي تكون فعليَّةً أو اسميَّةً من حيثُ إنَّها لا تستقلّ بنفسها إلّا بذكر ما يقسم عليه (الفارسي، ١٩٦٩م : ٢٦٣) .

وابنُ جنّي الذي يطالعنا كثيرا بأنَّ نظائر هذه المسألة أو تلك كثيرة (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ٢ : ٤٨٦، ٥٧٠، جـ ١ : ١٨٨) ، (ابن جني، دون تاريخ ، جـ ٣: ٥١، ٣٠١) ، وأنّه إذا توافر الدليل فإنَّ النظير يُعَدُّ من باب الاستئناس لا من باب الوجوب، أمّا إذا لم يتوافر فلا بدَّ من إيجاده، وأنَّه يُصار إلى عدم النظير إذا لم يتوافرا (ابن جني، دون تاريخ، جـ ٣ : ٣٨٤) .

ومِمَّا يمكن عدُّه من باب التجائه إلى النظير إسكانُ آخر الماضي المسند إلى تاء الفاعل، نحو: ضَرَبْتُ ودخَلْتُ ؛ لأنَّه لا يتوافر في العربية كلمةٌ اجتمعت فيها أربعة متحرّكات، على أنَّ التاء نُزِّلت منزلة جزءٍ من الفعل، فَأُسْكِنَ كراهيةَ توالي تلك المتحرِّكات، على الرغم من أنَّهم لا يكرهون ذلك في

مثل : ضَرَبَكَ؛ لأنَّه ليس لضمير المفعول ما لضمير الفاعل من الاتّصال، إذ الفعلُ لا بدَّ له من فاعل، أمَّا المفعول فيستغنى عنه في مواضع كثيرة من الكلام العربيّ (الحموز، ١٩٨٤م: ٢٥٨ ـ ٢٥١) .

ومنـه أنَّ تسكينَ عين جمع التكسير المعتلّ الذي من باب (فُعُل) ؛ لاجتماع الضمَّتين والواو، نحو: نُوْر وعُوْن وأضرابهما ـ نظيرُ الهمزة التي في مثل أَدْؤُر وقَؤُول وأضرابهما (أَدْؤُر وقَؤُوْل)، والتسكين في المعتلّ في هذه المسألة واجب، أمَّا في الصحيح فجائز. ويُعَدُّ أُسيِّدٌ وجُدَيِّل ، مصغَّرا أَسْوَد وجَدْول ، نظيري ما مرَّ أيضا، على الرغم من أنَّه يقال: أُسَيْود وجُدَيْول. وقيل إنَّهم لم يهمزوا ما كان من باب نُوْر وعُـوْن؛ لأنَّهم أرادوا جعله نظيرا للصحيح ، أمّـا ما كانَ من باب أَدْؤُر وقَؤُوْل فلم يردْ له نظيرٌ من الصحيح قد أُسْكِنَ (ابن جني، ١٩٥٤م، جـ ١ : ٣٣٦ ـ ٣٣٧) .

وأنَّ مَرْوانَ وزنُـهُ الصرفيّ فَعْـلان ؛ لتـوافُـرِ النـظير، لا مَفْعـال، ولا فَعْـوال؛ لعدم توافرهما (السيوطي، ١٩٧٥، جـ ١ : ١٧٥) .

وابنُ يعيشَ الذي يُكْثِرُ من الالتجاء إليه لتعزيز أصله وقياسه ، ومن ذلك أنَّ الجرَّ في المضاف إليه باللام أو (من) المحذوفة التي صار المضاف إليه عوضا منها ـ نظيرهُ جرُّ الاسم بعد واو (ربَّ) التي هي عوضٌ منها ، إذ الجرُّ في ذلك بـ (ربَّ) لا بالواو، حرف العطف (ابن يعيش ، دون تاريخ، جـ ٢، ١١٧) .

ومنه ردُّه مذهبَ الكوفيّين في أنَّ المبتدأ والخبر مترافعان على الرغم مِنْ أنَّ لِما ذهبوا إليه نظائرَ، فهم يجوّزون أنْ يكونَ الشيءُ عاملاً ومعمولا في حالٍ واحدة، ولعلّ ما يُعزِّزُ ذلك النظائرُ، ومنها قوله تعالى: «أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحُسْنى» (الإسراء: ١١٠) ، «أينما تكونوا يُدْرِكْكُمُ الموتُ» (النساء: ٧٨)، فـ (أينما) و (أيًّا) معمولان لما بعدهما ، وهو مجزوم بهما. ولكنَّه يَعُدُّ هذا المذهَب فاسدا حملا على أنَّ العاملَ فيما ذهبوا إليه حَقُّه أنْ يكونَ أوّلاً وآخراً في آن واحدة، وهي مسألةٌ لا نظيرَ لها في العربيّة (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ١ : ٨٤) .

ومِمَّا لم يُجِزْهُ لعدم توافر النظير أنَّ النسب إلى شاة لا يكون بحذف الهاء، إذ لَوْ صحَّ ذلك لبقي الاسم على حرفين، الثاني منهما حرفُ مدّ ولين (الألف) ، وهو ما لا نظيرَ له في العربية، وعليه فإنَّ النسب إليها يكون بردِّ الساقط : شاهي (ابن يعيش، دون تاريخ ، جـ ٦ : ٤) . وأنَّ أصل فم فوه، على أنَّ الهـاءَ حُذِفَتْ لكـونها تشبـه حرفَ العلَّة ؛ لخفـائها وقربها في المخرج من الألف ، فَحُذِفَتْ كحذفها، وصارت الواو (العين) حرفَ الإعراب، والقياسُ أنْ تُقْلَبَ ألفا؛ لتحرُّكها بحركات الإعراب ـ وانفتاح ما قبلها، وتنوينها بتنوينٍ عصاً ورحىً وأضرابهما، وحذف هذه الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد، وهو ما لا نظيرَ له في الكلام العربيّ؛ ولذلك أُبْدِلت الواوُ ميماً ؛ لكونها تتحمَّل الحركاتِ من غير استثقال، ولقرب مخرجها منها (السيوطي، ١٩٧٥م، جـ ١ : ١٧٥) .

وابنُ عصفور الذي مَرّ أنَّه قد عدَّ النظيرَ من الأدلّة التي يُعْرَفُ بها الزائدُ من الأصيل في الأبنية الصرفيّة المختلفة، وذكر أنَّهُ والخروجَ عنه لا يُعْلَمانِ إلَّا بعد معرفة أبنية الأسماء والأفعال، ولذلك يُطالِعُنا بتصنيف بابين فيهما (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٥٩). ودعا إلى الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، ويبدو ذلك بَيِّنا في أنْ يكون في الكلمة حرفٌ من حروف الزيادة إنْ جعلته زائداً أو أصليّاً خرجت إلى بناء لم يَثْبُتْ في كلامهم، فينبغي حملا على ذلك أنْ يُراعى في هذا البابُ الأوسَعُ ، وهو الحملُ على الزيادة؛ لأنَّ أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة، وممَّا عزَّز به مذهبه أنَّ نون (كَنَهْبَل) لا يصحُّ عدُّها أصيلةً (فَعَلُّل) ، لأن البناءَ يصيرُ فيها ليس من أبنية العرب، ولا نظيرَ له ، وعدُّها زائدةً على أنْ يكونَ البناءُ (فَنْعَلُلًا) على الرغم من أنَّ توافُرَه في العربيّة لم يتقرَّر بدليلٍ قاطع من اشتقاق أو تصريف ـ أولى، لأنَّه من باب الدخول في أوسع البابين كما مرَّ (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٥٨ ـ وما بعدها) .

ويطالعنا كثيرا بأنَّ ما ذهب إليه بعضُ النحويّين فاسدٌ لعدم توافر النظير في العربيّة (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ١٦٣، ٢٢٨، جـ ٢ : ٥٠٤) ، فالبناءُ الصرفيّ من حيثُ الزيادةُ يجب حمله عنده على ما له نظيرٌ، كما يبدو في عدِّه عِزْويتاً (بالعين والغين : القصير، أو الداهية) من باب (فِعْلِيْت)؛ لتوافر النظير، وهو عِفْريت. أمَّا عَدُّه فِعْويلًا فلا نظيرَ له (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٥٨) .

ويظهرُ لي أنَّ للنظير أثراً بَيِّنا في ترجيحه لمذهب نحويٍّ على آخر، ولعلّ ما يُعَزِّزُ ذلك أنَّ تأويل سيبويه لما حدث في لفظة جاءٍ من تَغَيُّرٍ أولى عنده، كما يتراءى لي، إذْ إبدالُ الهمزة الثانية (لام الكلمة) ياءً، لانكسار ما قبلها، أولى؛ لتوافر إعلالين فيها فيما ذهب إليه الخليل بن أحمد، إعلال قلب العين همزة، وإعلال قلب الهمزة لام الكلمة ياءً، وهي مسألةٌ لا نظيرَ لها في العربيّة، زيادةً على ما في هذه اللفظة من قلب مكانيّ في هذا المذهب (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ٢ : ٥١٠) .

وممّا يمكن عَدُّه من ذلك أنَّ (هَزَنْبَران أو هَزَنْبَزان) تثنيةُ هَزَنْبَر أو هَزَنْبَز، وليس بناءً صرفيًّا، لأنَّ (فَعَنْلَلان) أو (فَعَلَّلان) لم يثبُتْ في كلام العرب، ولا نظيرَ له، أمَّا التثنية فمن باب (جَحَنْفَل) (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ٢ : ١٦١ ـ ١٦٢ ، جـ ١ : ١٦٢ ـ ١٦٣) .

وأحيانا يَعُدُّ الإتيان بالنظير من باب الاستئناس؛ لعدم توافر الدليل القاطع : «وهذا القَدْرُ الذي احتجَّ به الخليل ويونسُ لا حُجَّةَ لهما فيه؛ لأنَّه ليس فيه أكثرُ من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليلٌ قاطِعٌ» (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٣٠٤)، (الرضي ، ١٩٧٥م ، جـ ٢ : ٣٦٦) .

وابن مالك الذي يلجأ إليه في انتصاره لمذهب نحويٍّ، ومنه ذهابُه مذهبَ الأخفش في عدِّ (عسى) في مثل قولنا: عساك أنْ تنجَحَ ، تعمل عمل أفعال المقاربة في رفع الاسم ونصب الخبر، على

أنَّ فيه وضْعَ ضمير النصب (الهاء ، والكاف، وياء المتكلم) موضع ضمير الرفع، ونظير ذلك في العربية قولُ الشاعر (المرادي، ١٩٧٦م: ٤٣٨ ـ ٤٣٩) :

يـا ابـنَ الـزُّبَـيْرِ طالمـا عَصَـيْكـا وطـالمـا عَـنَّيْتَـنـا إلـيكـا

أمَّا قولُ سيبويه في أنَّ (عسي) محمولةٌ في العمل فيما مر على (لعلَّ) على أنَّ الضمير المتّصل اسمها ـ فلا نظيرَ له عنده؛ لأن فيه حملَ فعلٍ على حرفٍ في العمل (المرادي، ١٩٧٦م: ٤٣٨ ـ ٤٣٩) .

وابنُ هشام الأنصاريّ الذي يطالعنا بأنَّ هذه الآية نظيرةُ تلك، وأنَّ هذا الشاهد نظيرُ ذلك في مسألة نحويَّةٍ أو صرفيّة (ابن هشام، ١٩٧٩م: ٣١٢، ٣٣١، ٤١٤، ٥١٢). ويصيرُ إليه في تأويلاته وترجيحه لمذهب على آخر، ومن ذلك أنَّ وقوع (حيثُ) خبراً في قول الشاعر (ابن هشام، ١٩٧٩م: ١٧٧)، (السيوطي، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ٣: ٢٠٨) :

إنَّ حيثُ اسـتـقَـرَّ مَنْ أنـت راعـيـ ـهِ حمىً فيه عِـزَّةٌ وأمـانُ

نظيرُ قولك: إنَّ في مكةَ دارَ زيدٍ. أمَّا نظيرُه في الزمان فقولك: إنَّ في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة (ابن هشام، ١٩٧٩م: ١٧٧) .

ومنه أنَّ وقوع (غير) مبتدأً لا خبرَ له في قول الحكمي (ابن هشام، ١٩٧٩م: ٢١١) :

غيـرُ مأسـوفٍ علـى زمـنٍ ينـقـضـي بالهـمِّ والـحَـزَنِ

نظيرُ: ما مضروبٌ الزيدانِ ؛ لأن المضاف إليه يُغْني عن الخبر .

ومِمَّا ردَّه من المذاهب النحويَّة؛ لعدم توافر النظير في الشاهد ـ اقترانُ خبر (لكنَّ) باللام كما مرَّ (ابن هشام، ١٩٧٩م: ٣٨٥) .

وليس النظير محصورا عنده في الأصل النحويّ أو الصرفيّ والشاهِد العربيّ، بل يتعدَّى ما مر إلى ما يُعَدُّ من باب الألغاز، ويبدو ذلك بَيِّنا في أنَّ قول الشاعر (ابن هشام، ١٩٧٩م: ٣٧٣) :

عافَـتِ المـاءَ في الـشـتـاء فقُـلْنـا بَرِّديـه تُصـادِفـيـهِ سخـيـنـا

في أنّ (بَرِّديه) أصله : بَلْ رِديهِ، على أنَّ الكَتْبَ من باب الإلغاز ـ نظيرُ قوله :

لَمَّا رأيتُ أبا يزيدَ مقاتلا أدَعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاء

في أنَّ (لَمَّا) أصلها: لَنْ ما، على أنَّ فيها إدغامَ النون في الميم والوصل خطأ (ابن هشام، ١٩٧٩م: ٣٧٣) .

وغيرُهم من النحويِّين الذين يبدو أثرُ التجائهم إلى النظير بَيِّناً في تأويلاتهم التي تطالعنا في مظان النحو والصرف المختلفة، وهو أثر يدور في فلك أصول نحويَّةٍ وصرفيّةٍ وإلغازيَّةٍ، وشاهدٍ من كلام العرب، نظمه ونثره، والقرآنِ الكريمِ وقراءاته، ومثالٍ مصنوع. ويكاد اعتدادُهم بعدم النظير يكونُ غيرَ متوافرٍ إلّا في مواضع قليلة، كالدخول في أوسع البابين الذي طالعنا به ابنُ عصفور كما مرَّ، وغيره كما سيأتي .

ويتّضح لنا ممّا مرَّ أنَّ التجاءَ النحويّين الأوائل كسيبويه والمبرد وأبي علي الفارسي وغيرهم، والمتأخّرين كابن هشام وابن عصفور وغيرهما، إلى النظير شائعٌ، لتعزيز أصولهم وأقيستهم، ويبدو ذلك بَيِّناً في اتّخاذ ابن الأنباريّ إيّاه عمدةً في ردِّ المذهب الكوفيّ في كثيرٍ من مسائل الخلاف التي طالعنا بها في إنصافه، وهي مسائِلُ تشهدُ بأنَّ النظيرَ لا بُدَّ منه في كثير منها .

(٣) المسائل النحويَّة واللغويَّة المحمولة على عدم النظير

لقد مَرَّ أنَّ إيجاد النظير يُعَدُّ من باب الاستئناس إذا توافر الدليل، أمَّا إذا لم يتوافر فلا بُدَّ منه، وأنَّه إذا لم يتوافرا أُخِذَ بعدم النظير، على أنْ يُصارَ إلى الدخول في أوسع البابين كما مرَّ. وذكر النحويّون أنَّ ما لا نظير له لا يُقاسُ عليه (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ٢ : ٦٢٠)، (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ٩ : ١١٥)، والقول نفسه فيما يخرج عن نظائره، وأنَّ العربّ إذا أرادوا أنْ يولوا اهتمامهم وعنايتهم أمرا ما أخرجوه عن نظائره، ويبدو ذلك بَيِّنا في منعهم فعل التعجب، و (حبّذا)، و (نعمَ)، و (بئسَ)، و (عسى) ـ من التصرّف، وغير ذلك من المسائل المختلفة (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ٢ : ٦١٣) .

ويظهر لي أنَّ ما يُطالعنا في العربيّة من النظائر المحمولة على أنَّها من باب التوسّع أوالتأويل ـ لا يقاسُ عليها غيرُها؛ لعدم الاطّراد. ولعلّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه معامَلَةُ ما كان من باب البَرَحِيْنْ والفِتَكْرِيْن والأقْوَرِيْن، أسماء للدواهي ، معامَلَةَ جمع المذكّر السالم، على الرغم من عدم توافر قيود ما يُجْمَعُ هَذا الجمعَ ، وهي مسألة محمولةٌ عند ابن جنّى على التوسّع والتأويل، فكأنَّ واحد الفِتَكْرين فِتَكْرٌ،

وواحد البِرَحين بِرَح، وواحد الأقْوَرين أَقْوَر، وهي ألفاظٌ لم ينْطق بها العربُ. وذكر ابن جنّي (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ٢: ٦٢٢ ـ ٦٢٤) أنَّ سبيله أنْ يكونَ الواحِدُ بتاء التأنيث: فِتَكْرَة، وبِرَحَة، وأَقْوَرَة؛ ولذلك أُجْرِيَ مجرى أَرَضِيْن، على أنَّ الجمع بالواو والنون عوض من الهاء المقدَّرة. أمّا الاقتصار على الجمع في هذه الألفاظ دون المفرد فيعود إلى أنَّ العرب يصفون الدواهيَ بالكثرة والعموم والاشتمال والغلبة، وما مرَّ لا يصحّ القياس عليه، إذْ لا يصحُّ أنْ يُقالَ حملا على ذلك: قِدْرون، ونِعْلون، وعَناقون، ويَدون، في جموع: قِدْر، ونَعْل، وعَناق، ويَد، المؤنثة بغير هاء؛ لأنّ ما طالعنا في العربية من ألفاظ مسموعة من هذه المسألة يُعَدُّ من باب التوسّع، يُلْتَمَسُ له وجهٌ من التأويل، ولا يصحُّ القياسُ عليه؛ لعدم اطّراده.

ومِمّا يمكن عدُّه من باب الاستئناس في هذه المسألة زيادةً على ما مرَّ لتوافر الدليل: كُدْتُ أكادُ، الذي لا نظيرَ له؛ لأنّ الدلالة قد دلت على أنَّه من باب (فَعُلَ يَفْعَلُ) عند ابن جنّي (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ٢: ٧٥٣)، وقولهم: ماءٌ سُخانين (سخِن)، وهو من باب فُعاليل، على الرغم من عدم توافر الدليل، وغير ذلك مِمّا لا نظيرَ له.

وأجاز النحويّون ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب ما هو قريب مِمّا له نظير، ويبدو ذلك بَيِّناً في أنّ أيْمُناً يجوز أنْ يكونَ وزنه الصرفيّ أَفْعُلاً، أو فَعْلُناً، أو أَيْفُلاً، أو فَيْعُلاً، فأَفْعُلٌ كثيرُ النظير، نحو أكْلُب وأفْرُخ، وأيفُل له نظيرٌ، وهو أَيْنُق، في أحد قولي سيبويه، أمّا فَعْلُنٌ فقريبٌ من أبنيتهم، نحو: خَلْبَن (الحمقاء)، وعَلْجَن (الناقة الغليظة)، والقولُ نفسه في فَيْعُل من حيثُ كونُهُ قريبا من فَيْعَل، نحو صَيْرَف، وفَيْعِل، نحو سَيِّد (ابن جني، دون تاريخ، جـ ٣: ٦٨، وانظر مثالا آخر، جـ ٢: ٦٩).

وبعدُ فتطالِعُنا في العربيّة مسائل نحويّة ولغويّة يمكن عدُّها من باب ما لا نظيرَ له، وهي مسائِلُ قد أجازها بعض النحويّين، ومنعها آخرون. وتكادُ المسائل اللغويَّة ولا سيما ما يدور في فلك الأبنية الصرفيّة تُسَيْطِرُ عليها.

ومِمّا يمكن عدّه من المسائل النحويّة التي لا نظيرَ لها ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من حيثُ إنَّ الهاء والكاف والياء في: إيّاهُ، وإيّاكَ، وإيّايَ، أُضيفَ إليها (إيّا) التي لا تفيد معنى في الانفصال عن هذه الضمائر، ولا تقع معرفةً، وليس في العربيّة مُضْمَرٌ غيرُه أُضيفَ، فخُصَّ بالإضافة تعويضا عما فاته، وما له نظير عند أبي البركات بن الأنباري (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢: ٦٩٥ ـ ٦٩٧) أولى مِمّا لا نظيرَ له في هذه المسألة.

ومنها أنَّ المبتدأ لا يصحُّ أنْ يَعْمَل فيه الخبرُ الرفعَ؛ لأنَّه قد يرفع الفاعل أيضا، نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، فيكون ذلك من باب إعمال عاملٍ في معمولين رفعاً من غير أنْ يكون أحدُهما تابعاً للآخر، وهي

مسألة لا نظيرَ لها في الكلام العربيّ، فيكونُ الحملُ على ما له نظيرٌ أولى منه على ما ليس له نظير (ابن عصفور، ١٩٨٢م، جـ ١ : ٣٥٥) .

وما ذهب إليه الكوفيّون من حيثُ جرُّ الاسم بعد (كم) الخبريّة إذا فُصِلَ بينه وبينها بالظرف أو الجارّ والمجرور، نحو: كم عندك رجل، وكم في الدار غلامٍ ، وهي مسألة لا تصحُّ عند البصريّين الذين يوجبون نصبَهُ؛ لأنَّ الفصل بين الناصب والمنصوب له نظيرٌ في كلام العرب، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور الذي لا نظيرَ له (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ ، جـ ١ : ٣٠٦) .

وأنَّ بعض النحويّين ذهب إلى أنَّ السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة، وقد ردَّ أبو عثمان المازني (ابن جني، دون تاريخ، جـ ١ : ١٩٧) ذلك بأنَّ العامل في الفعل لا تدخل عليه اللام، نحو قوله تعالى: «فلسوف تَعْلَمون» (الشعراء: ٤٩)، فيكون ذلك من باب عدم النظير الذي لا يُصارُ إليه .

وما ذهب إليه ابن عصفور (ابن عصفور، ١٩٨٢م، جـ ٢ : ١١٩ ـ ١٢٠) من حيثُ إنَّ إعراب الأسماء الخمسة بالحروف قولٌ فاسد؛ لأنَّ فاك وذا علم، يصيران من حرف واحد، على الرغم من كونهما مُعْرَبين، وهي مسألةٌ لا نظيرَ لها في العربيّة، إذْ لا يوجد فيها اسم معرب من حرف واحد، والصحيحُ عنده أنَّها معربة بالحركات المقدَّرة على الحروف قياسا على نظائرها من الأسماء المفردة. وللنحويِّين في هذه المسألة ستة مذاهبَ .

ومنها ـ كما مرَّ ـ ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من حيث إنَّ الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، وهي مسألةٌ لا نظيرَ لها في العربية.

وما ذهب إليه ابن فلاح من حيث إنَّ صفة اسم لا النافية للجنس يجوز فَتْحُها، نحو: لا رَجُلَ ظريفَ في الدار؛ لأنَّ الموصوف والصفة جُعِلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسةَ عشرَ، ثم دخلت (لا) عليهما بعد هذا التركيب، ولا يجوز عنده أنْ تكونَ قد دخلت عليهما وهما معربان، ثم يُبْنَيان؛ لأنّ ذلك يؤدِّي إلى جعل ثلاثة أشياءَ بمنزلة شيءٍ واحد، وهو لا نظيرَ له (السيوطي، ١٩٧٥م ، جـ ١ : ١٧٦) .

وبعد فيتبيَّن لنا مِمَّا مرَّ من المسائل التي دوَّناها وتلك التي بسطنا الحديثَ فيها في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين وغيرهم ـ أنَّه قد يصارُ إلى عدم النظير، لتعزيز مذهب نحويّ أو صرفيّ، على الرغم من أنَّه لا يصار إليه عند الجمهور كما مرَّ؛ لأنّ المصيرَ إليه يُعَدُّ عندهم من باب المصير إلى محال، وأنَّ المسائل النحويَّة التي تدور في فلكه قليلةٌ قياساً إلى المسائل اللغويَّة في هذه المسألة، ولا سيَّما تلك التي لها ارتباطٌ بالأبنية الصرفيّة من حيثُ توافُرُها في العربيَّة وزيادَةُ بعضِ الحروف فيها وأصالتها .

ومِمّا يمكن عدُّه من باب الحمل على عدم النظير من المسائل اللغويّة شَنَئِيّ في النسب إلى شَنُوْءَة، وهي مسألةٌ مقبولةٌ في القياس، ولم يقدح فيها عدمُ النظير عند ابن جنّي (ابن جني، دون تاريخ، جـ ١ : ١٣٦) .

وقولهم في ترخيم قِمَطْر : يا قِمَطْ ، كما مرَّ، وترخيم حُبْلَويّ : يا حُبْلَى ، عند بعض النحويّين، على الرغم من أنَّ الراجح عدم ترخيمه على لغة الاستقلال لعدم توافر النظير، إذْ ليس في كلام العرب (فُعْلَى) ألفها منقلبة عن الواو لتحرّكها وانفتاح ما قبلها (الصبان، دون تاريخ، جـ ٣: ٢٣١) .

ويبدو الحمل على النظير وعدمه بَيِّناً في الأبنية الصرفيّة، إذْ كثيرا ما يطالِعُنا النحاة والتصريفيّون بأنَّ هذا البناء لم يُسْمَعْ له نظيرٌ، فلا يصحُّ أنْ يقاسَ عليه[١٤]، وغير هذا من العبارات المختلفة التي تدور في فلك النظير أو عدمه. ومِمّا يمكن عَدُّه من باب الحمل على عدم النظير في هذه المسألة (سَآيَلْتُهُم) في قول بلال بن جرير (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ١ : ٤٢٠) :

إذا ضِفْتَهُمْ أو سَآيَلْتَهُم وجَدْتَ بهم علةً حاضره

وهذا البناءُ (فعاعَلْتَهم) لا يُعْرَفُ له نظيرٌ في العربيّة عند ثعلب: «فإنَّ أحمد كأنَّه لم يعرفه، فلمَّا فهم قال: هذا جَمْعٌ بين اللغتين، فالهمزة في هذا هي الأصل، وهي التي في قولك: ساءَلْتُ زيداً، والياء هي العوض والفرع، وهي التي في قولك: سايَلْتُ زيداً، فقد تراهُ كيفَ جمع بينهما في قوله (سآيَلْتَهُم) ، فوزنه على هذا (فعاعَلْتَهُم)، وهذا مثالٌ لا يُعْرَفُ له في اللغة نظير» (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ١ : ٤٢٠) .

ومنه تأويلُ ابن عطيّة لقراءة ابن عبّاس: «يَطَّأفُ» (البقرة : ١٥٨) بتشديد الطاء مع الألف، على أنَّ الأصل: يَطْتَوِفُ (يَفْتَعِل) ، وماضيه : اطْتَوَفَ (افْتَعَل)، إذْ تحرّكت الواو فيه وانفتح ما قبلها ، فَقُلِبَتْ ألفا ، وقُلِبَتْ تاء الافتعال طاءً، فأُدْغِمَت الطاءُ الأصيلة فيها كما في اطَّلَبَ يطَّلِب . وذهب ابن عطيّة إلى أنَّ الطاء المنقلبة عن التاء هي التي أُدْغِمَتْ في الأصيلة حملا على مذهب من يجيز ذلك، وهي مسألةٌ لا نظيرَ لها : «فجاء يَطْتافُ ، أُدْغِمَت التاء ـ بعد الإسكان ـ في الطاء على مذهب من أجاز إدغام الثاني في الأول، كما جاء في مُدَّكِر، ومن لم يُجِزْ ذلك قال: قُلِبَتْ التاءُ طاءً، ثم أُدْغِمَت الطاءُ في الطاء، وفي هذا نظر؛ لأنّ الأصلي أُدْغِمَ في الزائد، وذلك ضعيف» (ابن عطيّة، ١٩٧٤م، جـ ١ : ٤٢١)، (السمين ، ١٩٨٦، جـ ٢ : ١٩١)، (أبو حيان، دون تاريخ، جـ ١ : ٤٥٧) . وما ذهب إليه ابن عطيّة في هذا النص خطأٌ بَيِّنٌ عند السمين الحلبي (السمين، ١٩٨٦م، جـ ٢ : ١٩١) من وجهين، الأول إدغام الثاني في الأول، وهو مِمّا لا نظيرَ له ؛ لأنَّ الأصل إدغام الأول في الثاني، والآخر أنَّه كان يجب أنْ يقولَ مُذّكر، وهي لغةٌ رديئة، واللغة الجيِّدة مُدَّكِر (السمين، ١٩٨٦م، جـ ٢ : ١٩١) .

وعدُّ بعض النحويّين إبليس اسما أعجميًّا لعدم توافر نظيره في الأسماء العربية، على الرغم من أنّه من باب إزْمِيل وإكْليل وغيرهما، وقيل إنّه لم يُسَمَّ به أحدٌ من العرب؛ ولذلك صار كأنّه دخيل، فَمُنِعَ من الصرف للعلمية والعجمة، على الرغم من أنَّ بعض النحويّين ذهب إلى أنّه مشتق من الإبلاس، وهو اليأس من رحمة الله (السمين، ١٩٨٦م، جـ ١ : ٢٧٥) .

وعدُّ الكوفيين (ايْمُن اللهِ) في القسم جمعُ يمين، وهو قولٌ ردَّه أبو البركات بن الأنباري حملا على أنَّ العرب يقولون : مُ اللهِ، وهي مسألةٌ لا تصحُّ على عدِّه جمعاً ؛ لأنّه لا نظيرَ له في حذف جميع حروفه إلّا حرفا واحدا ، ولذلك عُدَّ مفرداً (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ ، جـ ١ : ٤٠٤ ـ ٤٠٨) .

ومنه صُمَيْحم مُصَغَّر صَمَحْمَح، وهو من باب (فُعَيْلِع) الذي لا نظيرَ له في العربية، على أنَّ فيه حذفَ الحاء الأخيرة الزائدة؛ ولذلك ذهب قومٌ إلى حذف الحاء الأولى؛ لئلاَّ يؤدّي حذفُ الثانية إلى بناءٍ غير موجود في العربية، ولعلَّ ما يشفَعُ لهذا القول أنَّ بناءَ التصغير عارضٌ لا يُعْتَدُّ به ، فكأنَّ المحذوف في هذه اللفظة باقٍ (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٢٠٦) ، أمّا التصغيرُ بحذف الحاء الأولى فهو صُمَيْمِح، والأصل أنْ يُحْذَف الزائد .

وعُوَيْرِض ودُوَيْسِر مصغَّرا عَوارِض ودَواسِر ، فكأنّهما تصغير عُوَرِض ودُوَسِر ، وهما بناءان لا نظيرَ لهما في العربية، والقول فيهما كالقول في صُمَيْمح من حيثُ كونُ البناء التصغيريّ عارضاً لا يُعْتَدُّ به (ابن جني، دون تاريخ، جـ ٣ : ١١٤) .

وقولهم : اسْتَلْأم الحجرَ (اسْتَلَمَ)، وهو من باب (افْتَعْأَلَ) ، الذي يُعَدَّ مثالاً مبدعا غريبا عند ابن جنّي (ابن جني، دون تاريخ، جـ ٣: ١٤٦) .

ومِمَّا يمكن عدُّه من هذه المسألة تلك الألفاظ التي تصير بنقل الحركة في الوقف إلى الساكن قبلها ـ لا نظيرَ لها في العربيّة، ومن ذلك : انْتَفَعْتُ ببُسِرْ، من باب (فُعِل) الذي لا نظيرَ له. والقولُ نفسه في : هذا بِبِشْرْ. من باب فِعُل الذي لا نظيرَ له أيضا، وقيل إنَّ الصوابَ في ذلك الإتباع : بِبُسُر و بِبِشِر واستُثْنِيَ من ذلك في هذه المسألة المهموزُ على الرغم من عدم توافر النظير؛ لأنَّ الضرورة فيه عند السيوطي أخفُّ من الهمز الساكن ما قبلَه، ومن ذلك: الرُّدُؤ، وبالبُطِيء (السيوطي، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م ، جـ ٦ : ٢١٢) . والقولُ نفسه أيضا في المهموز المنصوب من حيثُ نقلُ فتحةِ الهمزة إلى الساكن قبلها، نحو: رأيتُ الرَّدَأ، والخَبَأ . أمَّا المنصوب المنوَّن فيبدل من تنوينه ألفٌ في الوقف باستثناء ما كان ممنوعا من الصرف الذي من باب هِنْد ودَعْد (السيوطي، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م ، جـ ٦ : ٢١٣) . وتَنُوْفَى (فَعُوْلَى) في قول امرىء القيس[١٥] :

كأنَّ دِثارا حَلَّقَتْ بلَبونِه عُقابُ تَنُوْفَى لا عُقابُ القَواعِل

ذكر ابن عصفور أنَّ تَنُوْفى أصلها تَنُوْف بغير ألف، على أنَّ الألف فيها وهو أولى عنده من جعلها من الكلمة؛ لأنّه لا نظيرَ لـ (فَعُوْلَى) في كلامهم .

ويطالِعنا عدمُ النظير في مسائِل أخرى، كتلك التي في باب الممنوع من الصرف، فالجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد يُمْنَعُ من الصرف، نحو مساجد ومحاريب، إذْ صار بعدم النظير كأنَّه جُمِعَ مرَّتين، نحو كَلْب وأَكْلُب وأكالِب، ورَهْط وأرْهُط وأراهط. أمَّا الجمع الذي له نظير في المفرد فيصرف، نحو كلاب التي نظيرُها في المفرد كتاب (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ١ : ٦٣)، (ابن عصفور، ١٩٨٢، جـ ٢ : ٢٠٦ ـ ٢١٨)، (السيوطي، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، جـ ١ : ٧٩) .

وبعدُ فيتَّضح لنا ممَّا مرَّ أنَّ في العربية مسائِلَ محمولةً على عدم النظير، وهي مسائل تشهدُ باعتداد بعض النحويِّين به، وهو اعتداد يجعلنا نذهب إلى إجازة الحمل عليه إنْ استعصت العلل والتأويلات، ولعلَّ ما يشفع لنا في هذه المسألة أنَّ النحويّين لم يستقصوا الكلام العربيّ، نَظْمَه ونَثْرَه ولا سيّما ما يطالِعنا في الأبنية الصرفيّة التي يَسْتَدْرِكُ فيها اللاحقُ على السابق أمثلة لم يَهْتدِ إليها، ولسنا نُنْكِرُ أنَّ بعض مسائل النظير يدور في فلك التأويلات والتقديرات المختلفة .

(٤) طائِفَةٌ من المسائل النحويَّة المحمولة على النظير

كثيرا ما يطالِعنا النحويّون في تأويلاتهم وتعليلاتهم المختلفة بالالتجاء إلى النظير لتعزيز مذهب نحويّ أو ردّ آخر، ولا سيَّما ما كان في تلك الشواهد التي يدل ظاهرها على أنَّها على خلاف ما عليه الجمهورُ والأصلُ النحويّ، ويبدو ذلك في مسائِلَ كثيرةٍ، وهي مسائِلُ شديدة الارتباط بالمسائل اللغويّة، ولعل أهمَّها:

ـ أنَّ (أُمَيْمَةَ) في قول النابغة الذبياني (الصبان، دون تاريخ، جـ ٣: ١٧٤) :

كليني لهـمٍّ يا أُمَـيْمَـةَ ناصـب ولـيلٍ أقـاسـيه بطـيءِالـكـواكـب

مبنيّةٌ على الفتح حملا على أنّ من العرب من يبني المنادى المفرد على ذلك، لمشاكلة هذا الفتح حركةَ إعرابه لو أُعْرِبَ، وهو في ذلك نظيرُ اسم (لا) النافية للجنس المفرد، نحو: لا رَجُلَ في الدار، وقيل إنَّ هذا المنادى مرخَّم : يا أُمَيْمَ ، ثم زاد الشاعر تاء التأنيث غيرَ معتدٍّ بها، على أنَّها فُتِحَتْ إتباعا لحركة ما قبلها، أو أنَّها واقعةٌ موقَع ما يستحقُّ الفتح، وقيل أيضا إنَّ هذه اللفظة معربة على أصل المنادى، ولم تُنَوَّن؛ لأنَّها ممنوعةٌ من الصرف، ويتراءى لي أنَّ حملَها على البناء على الفتح ، أو النصب أقلُّ تكلُّفا من ادّعاء الترخيم (الصبان، دون تاريخ، جـ ٣ : ١٧٤) .

ـ أنَّ ترخيمَ طَيْلِسان مسمًّى به يجب أن يكونَ بفتح السين: يا طَيْلِسَ، على نيّة المحذوف، ولم يجوّز

النحويّون ضمَّها؛ لئلاَّ يؤدّي إلى بناءٍ نادر، نحو صَيْقَلٍ ، اسم امرأة وغيره (الصبّان، دون تاريخ، جـ ٣: ١٨٢) .

ـ أنَّ خبر اسم الشرط الواقع مبتدأً هو جوابه في أحد الأوجه ، نحو : مَنْ يدرسْ ينجَحْ ؛ لتمام الفائدة وعودِ الضمير عليه، على أنَّ المعنى : الدارسُ ينجَحُ، ونظيره في ذلك خبر الاسم الموصول، نحو: الذي يأتيني فله درهم، على أنَّ المعنى : الآتي إليَّ له درهم. ويظهر لي أنَّ الأصحَّ أنْ يكونَ فعلُ الشرط وجوابُه خبرا له (ابن هشام، ١٩٧٩م: ٦٠٨) .

ـ أنَّ كلّ اسمٍ معتلّ مقصورٍ لا تظهر الحركات الإعرابيَّة على آخره له نظيرٌ من الصحيح، فنَظيرُ رحىً وعصاً جَبَل وجَمَل ، ونظيرُ حُبْلَى وبُشْرى حمراء وصحراء، أمَّا التثنية وجمع المذكَّر السالم فلا نظيرَ لهما، فعوضا من ذلك تَغَيُّر الألف والواو فيهما (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ ، جـ ١ : ٣٧) .

ـ أنَّ العمل في المضاف إليه لحرف الجرّ على أنَّ المضاف صار عوضا منه ـ نظيرُ كونِ العمل لـ (رب) بعد الواو التي نابت عنها بعد حذفها (ابن يعيش، دون تاريخ، ج ٢ : ١١٧) .

ـ أنَّ العملَ في الحال عند توافر العوامل لمجموع العاملين أو الثلاثة؛ لئلاَّ يُصار إلى إعمال أكثر من عامل في معمول واحد، وهو ما لا نظيرَ له في العربية (الصبان، دون تاريخ، جـ ٢ : ١٨٤) .

ـ أنَّ بناءَ (نحنُ) على الضمّ للتخلص من التقاء الساكنين، لتناسب الضمة الواو في نظيرتها (هُمُو) التي تُعَدُّ أصلا يُحْمَلُ عليه ؛ لأنَّ (هُمو) لعددٍ أقلُّه ثلاثة، أمَّا نحنُ فلعدد أقلُّه اثنان ؛ ولذلك كانت أقوى، فاستحقَّتْ ذلك (الصبان، دون تاريخ ، جـ ١ : ٦٥) .

ـ أنَّ إلغاءَ عمل الفعل (أرى) وغيره من الأفعال القلبية المتصرّفة (ما عدا هَبْ وتعلّمْ) إذا توسَّط بين معموليه أو تأخَّرَ عنهما، نحو: زيدٌ رأيتُ ناجحٌ، وزيدٌ ناجحٌ رأيتُ ـ نظيرُ كفِّ (إنَّ) عن العمل في معموليها إذا اتَّصلت بها (ما) الكافة المكفوفة، والقولُ نفسه من حيثُ كون الفعل نظيرَها في العمل (سيبويه ، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م ، جـ ٢ : ١٣٨) ، (السيوطي ، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ٢ : ٢٢٧) .

ـ أنَّ قولهم : هذا حلوٌ حامِضٌ ، وأضرابُه مِمَّا تقع فيه الصفتان موقع المفرد، وتجريانِ فيه مجرى الجملة في بعض الوجوه (التأويل بمفرد) ـ نظيرُهُ تسميتُهُمْ بعاقلة لبيبة امرأةً أو رجلاً، إذا حكوا حالَ النكرة، كما فعلوا في الجمل، فلم يمنعوا من الصرف (الفارسي، ١٩٨٤م، جـ ١ : ٢٠٢) ، وهو مذهب أبي عليّ الفارسيّ، وتقديرُ الخبر عنده فيما مرّ: هذا مُرٌّ .

ـ أنَّ (**لا سيَّما**) في قولنا : احبُّ زيداً لا سيَّما راكباً ـ يجوز أنْ تكونَ مصدرا منصوب المحل على المفعول المطلق (خصوصاً) ، على أنْ تبقى (سيَّ) اسم (لا) النافية للجنس، ونظيرُ هذا التأويل نَقْلُ (أيُّها) في قولنا : أنا أيُّها الرجل ناجحٌ ، إلى الاختصاص، على أنْ تبقى (أيّ) مبنيّةً على الضم، والرجل مرفوعا على الإتباع (الصبان، دون تاريخ، جـ ٢ : ١٦٨) حملا على الأصل النحويّ في باب النداء .

ـ أنَّ «**كهيعص**» (مريم : ١)، و «حم عسق» (الشورى: ١، ٢) لا يجوز فيهما الحكايةُ سواء أأضيف إليهما سورةٌ أم لا، إذْ لا يجوزُ فيهما الإعراب ؛ لأنَّه لا نظيرَ لهما في الأسماء المعربة، وليسا من باب المركَّب تركيبا مزجيًّا، لكثرة المركَّبات، وهو قول السيوطيّ (السيوطي، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ١ : ١١٤) .

ـ أنَّ أمن **اللبس** بين توكيد الضمير المنصوب في مثل قولنا: رأيتُكَ أنْتَ ، والإبدال منه في مثل : رأيتُكَ إيَّاك، يتحقَّقُ بكون الضمير المنفصل (أنت) توكيدا، والضمير المنفصل (إيَّاك) بدلا، وهذه المسألة نظيرة تَحقُّق أمن **اللبس** بين (حتَّى) الخافضة في مثل قولنا: حتَّاه وحتَّاك، بالاتِّصال، و (حتَّى) الخافضة في مثل قولنا: قاموا حتَّى أنت، وأكرمتهم حتى إيَّاك ، بالفصل (ابن هشام، ١٩٧٩م: ١٦٧) .

ـ أنَّ عطفَ المرفوع على موضع اسم (إنَّ) في مثل قولنا: إنَّ زيدا قائم وعمرو ـ نظيرُ عطف المنصوب على موضع خبر (ليس) المجرور بحرف جر زائد، في مثل قولنا: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً (ابن عصفور، ١٩٨٢م ، جـ ١ : ٤٥٥) .

ـ أنَّ **نصب الأفعال الخمسة** بحذف النون التي ليسَت من جنس الفتحة علامةِ النصب ـ محمولٌ على الجزم بحذفها، وهي في هذه المسألة محمولةٌ على نظيرها من الأسماء المثنَّاة والمجموعة جمع مذكر سالماً؛ لأنَّ الجرَّ في الأسماء نظيرُ الجزم في الأفعال، فلمّا حُمِلَ منصوبُ الاسم المثنَّى والمجموع فيما مرَّ على مخفوضه ، فنصب ـ حُمِلَ منصوبُ الفعل في هذه الأمثلة على مجزومه، فنصب بحذفها (ابن عصفور، ١٩٨٢م، جـ ١ : ١٢٥) .

ـ أنَّ **نصب جمع المذكَّر السالم** بالياء حملا على مجروره بالياء نظيرُ نصب جمع المؤنَّث السالم بالكسرة حملا على مجروره بالكسرة أيضا، وعُدَّا نظيرين ؛ لأنَّ كل واحد منهما جمعُ سلامة (ابن عصفور، ١٩٨٢م، جـ ١ : ١٢٥) .

ـ أنَّ **عدم إنابة الجمل** وأشباهها عن موصوفاتها المحذوفة إلَّا فيما كان فيه الموصوف بعض اسمٍ متقدِّمٍ ، نحو : منَّا ظَعَن ومنا أقام ـ نظيرُ عدمِ حذفِ موصوفِ (إلَّا) إذا كانت هي وما بعدها أو وحدها في بعض المذاهب وصفاً لما قبلها؛ لكونها محمولةً على (غير) في الوصف بها، على الرغم من أنَّ غيرا يجوزُ حذفُ موصوفها، فلا يصحُّ أنْ يُقالَ: جاءني إلَّا زيدٌ ، ويقال: جاءني غيرُ زيدٍ (السيوطي، ١٩٧٥م

ـ ١٩٨٠م، جـ ٢ : ١٧٣) ، (ابن هشام، ١٩٧٩م : ١٠١)، (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ٨ : ٩) ، (الصبان، دون تاريخ، جـ ٢ : ١٥٥)، (المرادي، ١٩٧٦ : ١٨٦ ـ ٤٧٣) .

ـ أنَّ (أل) **الموصولة** من حيثُ عدُّها اسما موصولا على مذهب الجمهور وظهور إعرابها على المشتق بعدها، نحو : جاءني الناجِحُ ـ نظيرةُ (إلَّا) من حيثُ وقوعِها وصفاً لما قبلها، وظهورُ إعرابها على الاسم بعدها، نحو قوله تعالى : «لو كان فيهما آلهةٌ إلَّا اللهُ لفَسدتا» (الأنبياء: ٢١ ، ٢٢) ، على أنَّ (إلَّا) صفةٌ لـ (آلهةٌ)، وظهر إعرابُها على لفظ الجلالة بعدها[١٦] . أما الاسمُ الذي بعدَها فيظهرُ لي أنَّ إعرابه كما في (حاشية الصبان) مضافٌ إليه مجرور بكسرة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب (إلَّا) الظاهر فيه (الصبان ، دون تاريخ، جـ ٢ : ١٥٥) .

ـ أنَّ **إعرابَ الاسم** الواقع بعد (إلَّا) إذا عُدَّتْ صفةً لما قبلها من حيثُ انتقالُ إعرابُها إليه ـ كما مر ـ؛ لأنَّها محمولةٌ في ذلك على (غير) كما حُمِلَتْ (غيرُ) عليها في الاستثناء بها ـ نظير انتصاب المفعول معه على الظرفيَّة على مذهب الأخفش ؛ لأنَّ الواو موضوعةٌ موضعَ (مع)[١٧] .

ـ أنَّ **ألف التأنيث** في نحو حُبْلَى وَسكْرى من حيثُ كونُها حرفَ إعرابٍ وعلامَةَ تأنيث نظيرةُ ألف التثنية من حيثُ كونُها علامةَ تثنيةٍ وحرفَ إعراب (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ٢ : ٧٠٨) .

ـ أنَّ **وجوبَ تقديم** الفاعل على المفعول إذا كانا مِمَّا لا تظهرُ على آخرهما علامةُ الإعراب؛ لئلَّا يتحقَّقَ اللبسُ بينهما، نحو: ضرب موسى عيسى ؛ لعدم توافُر القرائن التي تتضامّ لتحقيق أمن اللبس ـ نظيرُ وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا استويا تعريفاً أو تنكيرا، نحو: أخي صديقي، وأبو يوسف أبو محمد، وأفضلَ منك أفضل منّي (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ١ : ٩٩) .

ـ أنَّ **الأصل في التخلّص** من التقاء الساكنين في الأفعال المجزومة الكسرُ ، نحو : لم يدرسِ الولد؛ (لأنَّ الجزم فيها نظيرُ الجرّ في الأسماء؛ ولذلك حُرِّكِ الفعلُ في هذه المسألة بحركة جَرّ نظيره، وهي الكسرة؛ لأنَّ النظير يُحْمَل على نظيره، ولو حُرِّكَ الفعل في هذه المسألة بغير ذلك لَتُوُهِّمَ فيه غير الجزم (النصب والرفع) (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ٩ : ١٢٧) .

ـ أنَّ **الفعل يُحْمَلُ كثيرا** في التعدية على نظيره، وهي مسألةٌ تبدو فيما ذهب إليه ابنُ عصفور (ابن عصفور، ١٩٨٢م، جـ ١ : ٣٢٨) من حيثُ إنَّ (دخل) غيرُ متعدية إلى مفعول صريح؛ لأنَّها نظيرة (عبر) غير المتعدية، ونقيضة (خرج) غير المتعدّية؛ لأنَّ النقيض كثيرا ما يجري مجرى نقيضه ، وفي المسألة أقوالٌ أخرى بسطْتُ الحديثَ فيها في مكانٍ آخر (الحموز، ١٩٨٦م: ٢٠ ـ ٢٢). والقولُ نفسه عنده في تعدية الفعل خلاف تعديته من حيثُ حملُه على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليست المسألةُ عندَهُ من باب وضع حرف خفض موضع آخر، كما في مذهب الكوفيِّين. ويبدو ذلك بَيِّناً في قولهم : رضِيَتْ عليَّ،

على أنَّ (رَضِيَ) بمعنى (عَطَفَ)، أو على أنَّه محمولٌ على نقيضه (سَخِطَ)، فكأنَّه قيل: سَخِطَتْ علي (ابن عصفور، ١٩٨٢م، جـ ١ : ٥١٠ ـ ٥١١).

وبعدُ فيتبيَّنُ لنا من هذه المسائل النحويّة التي دوَّنّاها في هذا البحث وتلك التي أغفلناها رغبةً في الاختصار وعدم الإطالة ـ أنَّ كثيراً من الأصول النحويّة يدور في فلك توافر النظير وعدمه، وهي مسألة تجعلنا نذهب من غير تردُّدٍ إلى أنَّ النظير يمكن أنْ يُعَدَّ من أدلة النحو الرئيسة التي يُصارُ إليها في تعزيز الأصول والقياس عليها. وكثيرا ما يُطِلُّ علينا هذا النظيرُ من خلال التأويلات والتقديرات حملا على أنَّ النظيرَ كثيرا ما يُحْمَلُ على نظيره. ويتراءى لي أنَّ النحويّين والتصريفيّين قديمَهُمْ ومحدَثَهم قد تناسوا أثره في بناء الأصل وتعزيزه[١٨]، فلم يخصُّوه بتصنيف، أو باب إلاَّ ما طالعنا به ابنُ جنيّ والسيوطيّ، كما مر.

(٥) طائفَةٌ من المسائل اللغويَّة المحمولة على النظير

يتراءى لي في هذا البحث أنَّ المسائلَ اللغويَّة التي تدورُ في فلك النظير من حيثُ القياسُ عليها أو تعزيزُها، أو إثباتُها في العربيّة، أو رَدُّها ـ أكثرُ شيوعاً من تلك المسائل النحويَّة التي سبق الحديثُ عنها، ولعلَّ ذلك يعود إلى أنَّ لتوافر النظير أثراً بَيِّناً في إثبات بناءٍ صرفيّ، أو ردّه، لكونه لم يُسْمَعْ عن العرب، أو لم يستَقِرَّ في أبنيتهم. والقول نفسه في عَدّ بعض حروف هذا البناء أصيلةً أو زائدةً، وهي مسألةٌ يتكفَّل الميزان الصرفيّ بتبيينها في الغالب. ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عَدُّهُ من هذه المسألة ما يأتي:

زيادةُ بعضِ حروف البناء الصرفيّ أو أصالَتُها

يُطالِعنا النحويّون والتصريفيّون بحمل الأبنية في هذه المسألة على أوجه عديدة، إذْ يُخْضِعونَها لبعض الاحتمالات والافتراضات، للانتهاء إلى بناءٍ صرفيٍّ له نظيرٌ متوافرٌ في الكلام العربيّ، ولعلَّ ما يُعَـزِّزُ ما أذهب إليه تلك الأوجـه والاحتـمالات التي تطالعنـا في لفظة (صَلْصَل) من حيثُ الزيادَةُ والأصَالة، إذْ يمكنُ أنْ تُعَدَّ احتمالا من باب (عَفْعَل)، على أنَّ الصاد الأولى زائدة، وقد رُدَّ ذلك لكونه بناءً غيرَ موجود في العربيّة، ومِمّا تكون فيه اللامُ والفاء من جنس واحد، نحو: سَلِس وقَلِق، وهو بناءٌ قليلٌ. أو من باب (فَعْفَلَ)، على أنَّ الثانية زائدةٌ، وقد رُدَّ ذلك أيضا، لعدم توافُرِ نظيرٍ لهذا البناء في العربيَّة؛ ولكونه من باب ما ضُوعِفَتْ فيهِ الفاءُ، نحو: مَرْمَريس (داهية، فَعْفَعيل)، الذي يُعَدُّ قليلا في الكلام العربيّ. ويمكن أنْ تُعَدَّ احتمالا أيضا من باب (فَلْعَل)، على أنَّ اللام الأولى زائدةٌ، وقد رُدَّ ذلك أيضا؛ لكونه بناءً غيرَ موجود في العربيّة، وما تكونُ فيه الفاءُ والعينُ من جنسٍ واحد، نحو: دَدَنَ (اللهو واللعب). أو من باب (فَعْلَع)، على أنَّ الثانية زائدةٌ، وهو بناءٌ غيرُ موجودٍ أيضا، ومن باب سَلِس وقَلِق، كما مرَّ. ويتبيَّنُ لنا أنَّ هذه الاحتمالات الأربعة تُخْرِجُ هذا البناءَ الصرفيّ عمَّا يجبُ أنْ يتوافَرَ

في البناء الصرفيّ ذي النظير؛ ولذلك يَعُدُّ ابنُ عصفور (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٣٠٠) حروفَه جميعَها أصيلةً ؛ لتوافره في العربيَّة .

ومن ذلك عَدُّ نون كَنَهْبَل (شجر) زائدةً على أنَّها من باب (فَنَعْلُل) ، إذْ لو عُدَّتْ أصيلةً لصارت من باب (فَعَلُّل)، وهو بناءٌ غيرُ موجود (ابن عصفور ، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٦٨) . والقول نفسه في تاء تَتْفُل (ولد الثعلب) ، إذْ لو عُدَّتْ أصيلةً لصارت من باب (فَعْلُل) غير الموجود (ابن عصفور، ١٩٧٠م ، جـ ١ : ٢٧٥) . ونون نَرْجِس (نَفْعِل) ، إذْ لو عُدَّتْ أصيلةً لصارت من باب (فَعْلِل) غير المتوافر (ابن عصفور، ١٩٧٠م ، جـ ١ : ٢٦٦) ، وغير ذلك من الأبنية المختلفة الثرَّة التي تطالعنا في مظانِّ التصريف، التي يبدو أثرُ الحمل على النظير فيها بَيِّناً، والتجاءُ النحويّين والتصريفيِّين إليه كثيرا[١٩] .

الأبنية الصرفية

لتوافر النظير أثرٌ بَيِّنٌ في إثبات بناء صرفيّ أو ردّ آخر، إذْ كثيرا ما يطالعنا التصريفيّون والنحويّون بأنَّ هذا البناء من باب ذاك : «وقالوا: رَضِيَ يَرْضى، وهو راضٍ ، وهو الرِّضا، ونظيرُهسخِط يسخَطُ سَخَطاً، وهو ساخِط، وكسروا الراء كما قالوا الشَّبَع ، فلم يجيئوا به على نظائره . . . » (سيبويه، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥، جـ ٣ : ٥٣٨)، (الصبان ، دون تاريخ، جـ ٤ : ١٠٦)، (ابن جني، ١٩٥٤، جـ ٢ : ٣٠٢) .

ولعلّ مما يُعَزِّز هذا الأثر أنَّ (اثَّاقل) وأضرابَها تُعَدُّ من باب (تفاعل) لا (افَّاعل)، لعدم توافره في العربية. والقول نفسه في (امَّحى) الذي يُعَدُّ من باب (انْفَعَل) لا (افَّعَل)، لعدم توافره فيها أيضا. وعِزْويت (القصير، أو اسم موضع) من باب (فِعْليت) حملا على نظيره عِفْريت، وليس من باب (فِعْويل)، لعدم توافره فيها (ابن جني، دون تاريخ، جـ ١، ١٩٧) .

ومن ذلك أيضا أنَّ قولهم : طَشْيَأً رأيَهُ ورَهْيَأً (خلَّط) إمَّا أنْ تكونَ الياء فيهما أصيلةً (فَعْلَل)؛ لئلاَّ يؤدّي ذلك إلى بناء لم يستقرَّ في كلامهم (فَعْيَل)، وإمَّا أنْ يكونَ الأصل : طَشْيَا ورهْيَا، على أنَّهما من باب قَلْسَى (فَعْلَى)، ثم أُبْدِلت الهمزةُ من الألف (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ١٧٢) .

وقولهم : اكْوَهَدَّ الفرخُ (ارتعد)، واكْوَأَلَّ الرجل (كان قصيرا في غلظ وشدَّة) من باب (افْعَلَلَّ)، نحو اقْشَعَرَّ، ولا يصحُّ أنْ يكونا من باب (افْوَعَلَّ)؛ لعدم توافره في العربيَّة (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ١٧٢) .

ومِمَّا يعزِّز دور النظير في هذه المسألة ما ذهب إليه بعضُ النحويِّين، على الرغم من عدّ ابن

عصفور إيَّاه فاسدا، من حيث إلحاقُهم بالمقصور، والممدود المقيسين كلَّ مقصورٍ أو ممدودٍ له نظيرٌ من الصحيح في الوزن والمعنى، ويبدو ذلك بَيِّنا في (السنا) الذي يُعَدُّ مقصوراً ؛ لكونه من باب اللهب في الوزن والمعنى، أو الشجر فيهما أيضا. أمّا إذا أُريدَ به الشرف فهو ممدود؛ لأنَّ نظيره الممدود من الصحيح في الوزن والمعنى الجلالُ (ابن عصفور، ١٩٨٢م، جـ ٢ : ٣٦٤ ـ ٣٦٥) .

وغير ذلك من الأبنية الصرفيَّة الثرَّة التي تطالعنا في مظانّ النحو والصرف، وهي أبنية مُقَيَّدٌ إثباتها بتوافر النظير في العربيّة؛ لأنَّ النحويّين يفرّون من إثبات بناءٍ غيرِ معزَّز به[٢٠] .

جمع التكسير

للنظير دورٌ بَيِّنٌ أيضا في كثيرٍ من جموع التكسير، فالعلم المرتجل يُجْمَعُ جَمْعَ أسماءِ الأجناس إنْ كان له نظيرٌ من الأوزان، نحو زَيْنَب وزبانِب حملا على أَرْنَب وأرانِب، وسُعاد وأسْعدُ حملا على كُراع وَأَكْرُع، وإنْ لم يكن له نظيرٌ، نحو ضُرْبُب (علم مرتجل من الضرب من باب فُعْلُل) ، حُمِلَ على ما يقاربه، نحو بُرْثُن وبَراثِن (السيوطي، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ٦ : ١٢١) . والكُبَر (جمع كُبْرى) وأضرابها من الصحيح نظيرُ القُصى (جمع قُصْيا)، والدُّنى (جمع دُنْيا) وأضرابهما من المعتلّ (الصبان : دون تاريخ، جـ ٤ : ١٠٧) .

ويدُور في فلك النظير أيضا ما كان بناؤه للمفرد والجمع، نحو: فُلْك الذي نظيره في الإفراد قُفْل، وفي الجمع رُسْل مُخفَّفاً، وهِجان مفردا نظير لِجام في الإفراد وكِرام في الجمع. والقولُ نفسه في عَدِّ ما كان من أربعة أحرف في هذه المسألة، نحو دِلاص (ملساء لَيِّنة) وهِجان ـ نظيرَ ما كان من باب ثلاثة أحرف (المبرد، ١٣٨٦ هـ ـ ١٣٨٨ هـ ، جـ ٢ : ٢٠٥) ، (السيوطي، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ٦ : ١٢٨) .

ومنه ما ذهب إليه ابن الأثير (ابن الأثير، ١٩٦٣م، جـ ١ : ٣٥٠) من حيثُ عدُّ الحدَّاث (جماعة يتحدَّثون) جمعاً غيرَ مقيسٍ حملا على نظيره سامر وسُمَّار .

أمّا الجموع التي لا نظيرَ لها فلا يُصارُ إليها، ويبدو ذلك بَيِّناً في تكسير استخراج على سخاريج؛ لأنَّه لا نظيرَ له في العربية (سَفاعيل)؛ ولذلك يُكَسَّر على تخاريج حملا على نظيره تماثيل[٢١] .

الإعلال والإبدال

كثيرا ما يلجأ النحويّون إلى النظير في إجازة ما في بعض الأبنية من الإعلال والإبدال، ومِمَّا يمكن

عَدُّه من هذه المسألة: أَجْرٍ وأَدْلٍ ، إذْ قُلِبَتْ فيهما الواوُ ياءً لتطرُّفها بعد ضمة (أَدْلُو وأَجْرُو) ؛ لأنَّهما من باب (أَفْعُل) ، ولولا هذا الإعلال للزم عدمُ النظير، إذْ ليس في العربيّة اسمٌ معرب آخره واو لازمة قبلَها ضمة (الصبان، دون حاشية، جـ ٣ : ١٨١) .

ومنها ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنَّ الواو ألفها منقلبة عن واو، لتفخيم العرب إيّاها، على الرغم من أنَّ الإمالة فيها لم تُسْمَع، وهي مسألةٌ لا تصحُّ عند أبي علي الفارسيّ؛ لأنَّها منقلبة عنده عن ياءٍ حملاً على أنَّها لو كانتْ منقلبةً عن الواو لصارت اللفظةُ من باب ما تكون فيه الفاء والعين واللام واواتٍ، وهو بناءٌ لا نظيرَ له في العربيَّة. والقول نفسه في كون الفاء واللام واواً من حيثُ كَوْنُ هذا البناءِ لا نظيرَ له أيضا (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ٢ : ٥٩٦ ـ ٥٩٨) .

ومنها أنَّ التاءَ في كَيْتَ وذَيْتَ كالتاء التي في أُخْت وبِنْت على أنَّ الأصل: كَيَّة وذَيَّة ، فيكون فيهما إبدال التاء من الياء، لام الكلمة، ولا يصحُّ أنْ تكونَ هذه اللام واوا: كَيْوَة وذَيْوَة، على أنَّها قُلِبَتْ ياءً؛ لكونها مسبوقَةً بالياء الساكنة، ثم أُدْغمَت الأولى في الثانية، كما في سَيِّد ومَيِّت وأَسَيِّة ، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى عدم النظير، من حيثُ عدَمُ توافر فِعْلٍ في العربية عينه ياءٌ ولامهُ واوٌ؛ ولذلك طالعنا سيبويه بأنَّه ليس في العربية مثل: حَيَوْتُ، على الرغم من أنَّ المازنيَّ قد أجاز أنْ تكون واو حَيَوان أصيلةً لا منقلبةً عن ياء، وهي إجازة مردودةٌ بعدم النظير ومخالفة مذهب الجمهور عند ابن جنّي (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ٢ : ١٥٢ ـ ١٥٤) .

وما ذهب إليه البغداديُّون من أنَّ سَيِّداً وَمَيِّتاً وأضرابهما من باب (فَيْعَل) بفتح العين لا بكسرها، لتوافُر النظير، لأنَّ (فَيْعِلاً) بالكسر غيرُ مستقّر (ابن الأنباري، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢ : ٨٠١) في الصحيح، وهو مذهبٌ لا يصحُّ عند ابن عصفور (ابن عصفور، ١٩٧٠م ، جـ ٢ : ٤٩٨ ـ ٥٠٢)؛ لأنَّ كونَ الصحيح من باب (فَيْعَل)، نحو صَيْرَف وصَيْقَل، ليس بموجب أنْ يكونَ المعتلُّ الذي ينفرد أحيانا ببناءٍ ليس متوافرا في الصحيح، ويبدو ذلك بَيِّناً في تكسير ما كان من باب قاضٍ على قُضاةٍ (فُعَلَة)، وما كان من باب كاتِبٍ على كَتَبَة (فَعَلَة) (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ٢ : ٤٩٨ ـ ٥٠٢) .

وبناؤهم (فَعُلان) من قَوِي (قَوُوان)، وهو مذهب سيبويه، ويجوز على هذا المذهب أيضا أنْ تُخَفَّف الواوُ وتدغم في الثانية (قَوَّان)، وأوجب أبو العباس المبرد أنْ يُقال في غير الإدغام (قَويان) بقلب الواو الثانية ياءً والضمّة قبلها كسرةً، هربا من اجتماع واوين، إحداهما مضمومة والأخرى متحرّكة، وما فرَّ منه المبرّد له نظيرٌ في العربية، نحو: صُوَويّ، منسوب صُوىً (جمع صُوّة) بعد التسمية (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ٢ : ٧٥٨) .

ومِمَّا يمكن عَدُّه من باب النظير في هذه المسألة أنَّ قولَ بعض العرب: هُدَيَّ وعَصَيَّ في هُدايَ وعَصايَ (قول العرب عامة) بقلب الألف ياءً، لكسر ما قبل ياء المتكلّم ـ نظيرُ قلبهم الألف في التثنية

ياء في الجر والنصب، على الرغم من أنَّ بعض العرب يَدَعونَها من غير قلبٍ، وهم بنو الحارث بن كعب وبطنٌ من ربيعة (ابن جني، ١٩٨٥م، جـ ٢ : ٧٠٣) .

ومنه عَدُّهم التاءَ في (تالله) بدلا من الواو لا الباء، على الرغم من أنَّها الأصلُ؛ لأنّ إبدالَها من الواو قد ثبت في العربيّة، أمَّا إبدالُها من الباء فلا نظيرَ له، فيكون الحملُ على ما له نظيرٌ أولى من الحمل على ما لا نظيرَ له (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٣٨٥) .

وإبدالُ الدالِ من التاء المبدلة من الواو في مثل دَوْلَج (وَوْلَج) ، ولا يصحَّ أنْ تُجْعَل الدال بدلا من الواو؛ لأنَّه لا نظيرَ لذلك في العربيّة (ابن عصفور، ١٩٧٠م، جـ ١ : ٣٥٨) .

ويتّضح لنا من هذه المسائل التي دَوَّناها وغيرها التي أغفلناها[٢٢] أنَّ للنظير أثرا ظاهرا في إجازة الإعلال والإبدال أو عدمهما؛ لأنَّه لا يصار في العربية إلى ما لا نظيرَ له عند النحويّين، كما مرَّ في كثير من المواضع .

النسب

ومِمّا يمكن عَدُّه من هذه المسألة أنَّ أبناويًّا منسوب أبْناء فارس ـ نظيرُ الشعوبيَّة منسوب شُعوب (جمع شَعْب) (ابن يعيش، دون تاريخ، جـ ١ : ٥) ، وأنَّ بُخْتيًّا وكرسيًّا وأضرابَهما مِمّا انتهى بياء مشدَّدة ليست للنسب نظيرُ دَوَّارِيّ الذي تُعَدُّ الياء فيه للمبالغة أو تقوية المعنى، أو زائدةً زيادةً عارضةً لا لازمة[٢٣] .

ومن ذلك أنَّ فتح اللام في النسب إلى تَغْلِب في أحد وجهين (تَغْلَبيّ) نظيرُ فتح عين منسوب قاض (قاضَويّ) في أحد وجهين أيضا، على الرغم من أنَّ عينَ نظيره من الصحيح لا تُفْتَح (كاتِبيّ). ويُعَدُّ قاضَوِيًّا أيضا نظيرَ حانَويًّا منسوبَ حانية (ابن عصفور، ١٩٧٢، جـ ٢ : ٦٥)، (المرادي، ١٩٧٦، جـ ٥ : ١٢٩) .

ومنه النظيرُ في الوهم في هذه المسألة عند الحريريّ، ومن ذلك أنَّ قولهم تاجُمُلْكِيّ (منسوب تاج الملك) الذي يُعَدُّ من باب الوهم في النسب نظيرُ قولهم أَحَد عشريّ (منسوب أحد عشر)؛ لأنَّ القياس عند العرب أنْ يُنْسَب إلى الجزء الأول، إذا تحقَّق أمنُ اللبس، نحو: تاجي في تاج الملك، وتيميّ في تيم اللات. أما النسب إلى أحد عشر فلا يصحُّ عند الحريريّ؛ لأنَّ النسب إلى الجزأين يُعَدُّ وهما كما مرَّ، والقول نفسه في النسب إلى أحدهما من حيث عدم الجواز لتوافر اللبس[٢٤] .

الوقف

تدور بعضُ مسائل الوقْف في فلك النظير وعدمه من حيثُ الإحازة وعدَمُها ، ومِمّا يمكن عَدُّه من ذلك أنَّ السين التي يزيدُها بنو بكرٍ بعد كاف المؤنثة المتصلة في الوقفِ نظيرة هاء السكت (المرادي ، ١٩٧٦م : ١٢٠)، (الفيروزبادي، دون تاريخ، جـ ٢ : ٢٤٦) .

ومنه أنَّ الوقف على الصحيح من حيثُ الجواز نظيرُ الوقف على المعتل، والقولُ نفسه أيضا في كون الوقف على الصحيح نظيرَ الوقف على المهموز ، على الرغم من أنَّ المهموز يخالفه في هذه المسألة في نقل الحركة الذي قد يؤدّي إلى بناءٍ لا نظيرَ له في العربيَّة، نحو: بالبُطِيء، والرُّدُؤ (في الرفع)، وغير ذلك من مواضع المخالفة الأخرى (ابن عصفور، ١٩٨٢م ، جـ ٢ : ٤٣٣) .

التصغير

ومِمَّا يمكن عَدُّه من ذلك ما أجازه الكوفيّون في تصغير جمع التكسير الذي له نظيرٌ في الآحاد، نحو: رُغَيْفان في رُغْفان نظيرة عُثْمان (السيوطي ، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ٦ : ١٤٦)، (الصبان، دون تاريخ، جـ ٤ : ١٧٥) .

ومنه ما يُطالِعُنا في بعض المصغَّرات الشاذَّة من تغييرات، نحو: عُشَيْشِية في عَشِيَّة، ومُغَيْربان في مَغْرب الشمس، ولُيَيْلِية في لَيْلَة، ورُوَيْجِل في رجل، وأُبَيْنون في بَنون، وغيرها، على الرغم من أنَّ مكبَّرات ما مرَّ القياسيّة هي: عَشَّاة، ومَغْربان، وَلَيْلاة، وراجِل، وابن (السيوطي، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م ، جـ ٦ : ١٤٨). ومِمَّا يُعَزِّزُ أثرَ النظير في هذه المسألة أنّ ما كان من باب استخراج وأضرابه من المصادر يُصَغَّر بحذف الزوائد التي تُصَيِّره مِمّا له نظير في العربية، فيقال: تُخَيْريج لا سُخَيْريج الذي لا نظيرَ له، كما مرَّ.

التسمية بوصف أو فعل

ومن ذلك ما ذهب إليه الأخفش وأبو العباس المبرد وغيرهما من أنَّ مَثْنَى وأخواتها الممنوعة من الصرف ـ إذا سُمِّي بها ـ صُرِفَتْ ، ورُدَّ هذا بعدم النظير ، إذْ لا يوجد بناءٌ يَنْصَرِفُ في المعرفة (اكتسبت بالعلميَّة) ولا ينصرف في النكرة؛ لأنَّ المعروفَ العكس (الأزهري، دون تاريخ، جـ ٢ : ٢١٦) .

ومِمّا يمكن عَدُّه من هذه المسألة أنَّه إذا سُمِّيَ بفعل مَصدَرٍ بألف الوصل، نحو : اضربْ، وادرسْ، وجبَ قطعُ هذه الألف حملا على نظائرهما مِن الأسماء، أمَّا العلم المنقول من المصدر المصدَّر

بها فلا تُقْطَعُ فيه؛ لأنَّه لم يبعد عن نظائره (الصبان، دون تاريخ، جـ ٣ : ٢٥٨) ، (الأزهري، دون تاريخ ، جـ ٢ : ٢٢٠) .

تحويل بناء صرفيّ إلى آخر

ذهب النحـويّون إلى أنَّـه لا يصحُّ أنْ يُحْمَل ما كان من باب اختار وانقاد، إذا أُسْنِدَ إلى تاء الفاعل، على: قُلْتُ وبِعْتُ، من حيثُ التحويل؛ لعدم توافر النظير لهما ، أمَّا قُلْتُ وبِعْتُ وأضرابهما فلها نظيرٌ في العربية في هذه المسألة؛ لأن أصلهما : قَوَلْتُ وبَيَعْتُ ، ويصيران بالتحويل (حذف فتحة العين فيهما، ثم ضمّ العين في قال وكسرها في باع): قَوُلْتُ ، وبَيِعْتُ، ثمّ تُنْقَلُ هذه الحركة إلى الفاء بعد حذف حركتها: قُلْتُ، وبِعْتُ . ولو أجرينا ما مرَّ على اختار واقتاد، لصرنا إلى ما لا نظيرَ له: اخْتِرْتُ (اخْتَيَرْتُ)، واقْتُدْتُ (اقْتَوَدْتُ)، والقول نفسه في انْقُدْتُ (انْقَوَدْتُ) (ابن جني، ١٩٥٤م، جـ ١ : ٢٩٢) ، (ابن عصفور، ١٩٧٠م ، جـ ٢ : ٤٧٤ ـ ٤٧٥) .

القلبُ المكانيّ

ولا تخلو المقلوبات الثرّة التي تطالعنا في العربية (الحموز ، ١٩٨٦م) من أنْ تُحْمَلَ على النظير، ومن ذلك أنَّ المقلوبَ من أَنى الذي مصدره إنْيٌ ، وَإنِىَ ـ نظير المقلوب من يَئِسْتُ الذي مصدره اليأس (ابن جني، ١٩٥٤م ، جـ ٢ : ١٠٦) .

حروف الخطاب

ومِمّا يمكن عدُّه من باب النظير في هذه المسألة أنَّ التاء في (أنْتَ) من حيثُ كونُها حرفَ خطاب نظيرةُ الكاف في قولهم: أَرَأَيْتَك زيداً ما صَنَعَ ، وبَلاكِ والله ، وكلَّاك واللهِ، إذْ خُلِعَتْ عنها دلالة الاسميَّة، فاستقرَّتا للخطاب (ابن جني، دون تاريخ، جـ ٢ : ١٨٥ ـ ١٨٩) .

اختصار بعض الأسماء

قيل إنَّ : سَوْ أَفْعَل ، المختصرة من سوفَ ـ نظيرةُ اختصار كيْ من كَيْفَ ، في أحد التأويلات ، ومِمَّا عُدَّ من ذلك قولُ الشاعر (الصبان ، دون تاريخ ، جـ ٢ : ٢٧٨) :

كي تَجْنَحُـونَ إلى سِلْمٍ ومـا نُثِـرَتْ قتـلاكُمُ ولـظى الهيجـاءِ تضـطرمُ

رسم إذَنْ

قيل إنَّ إذَن كُتِبَتْ بالنون عاملةً ومهملةً حملا على نظائرها (المالقي، ١٩٧٥م: ٣٥٨) .

وبعدُ فيتبيَّن لنا ممَّا مرَّ أنَّ كثيرا من المسائل اللغويّة المختلفة المنثورة في هذا البحث هنا وهناك تدور في فلك النظير من حيثُ توافُرُه وعدَمُه ؛ إذْ يُتَّخَذُ عمدةً في إجازةِ مسألةٍ ما أو عدمها، ويبدو ذلك بيِّناً فيما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ أصيلا أو زائداً من حروف البناء الصرفيّ، وإثبات بناءٍ ونفي آخرَ ، وتكسير بعض الألفاظ تكسيراً يقوم على توافُر النظير، وما يطالِعُنا من الإعلال والإبدال اللذين يعتريان كثيراً من الألفاظ العربيَّة فَيُصيِّرانها من باب ما له نظيرٌ في الغالب بحملها على كثير من الأوجه الاحتماليَّة الافتراضيَّة لاختيار ما يُعَزِّزُه توافر هذا النظير ويؤصِّلهُ ، والنسب والتصغير والتسميةِ بالفعل أو المشتَقّ ، والوقفِ ، وتحويل بناء إلى آخر، والقلب المكاني، وحروف الخطاب واختصار بعض الألفاظ وغير ذلك من المسائل اللغويَّة المختلفة المتعدّدة التي يبدو فيها أثرُ الالتجاء إلى النظير بيّناً .

وَيَتَبيَّنُ لنا أيضا من هذا البحث بما فيه من مسائِلَ نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ وغيرهما أنَّ المصيرَ إلى ما له نظيرٌ في العربية أولى من المصير إلى ما لا نظير له، على الرغم من أنَّ هنالك مواضع قد اعْتُدَّ فيها بعدم النظير، وهي مسألة تجعلني أدعو إلى الأخذ به والمصير إليه حملا على أن التصريفيين واللغويين لم يجمعوا الكلام العربيَّ نظمَه ونثره، وأنَّ من سمات العربية البيِّنة السَّعَةُ في كثير من المسائِل كالحذف والنحت والاشتقاق وغيرِها من المسائل المختلفة، ولاسيما تلك التي يتوافر فيها الدليل أحيانا .

ولعلَّ هذا البحث قدَّمَ صورةً مشرقةً عن كل ما يُمْكِنُ أنْ يدورَ في فلك النظير، لإزالة ما عَلِق به من غبار الإهمال والتناسي في كثير من المسائل ، ويتراءى لنا ذلك بجلاء ووضوح تامَّين في حدّه لغويًّا واصطلاحيًّا يقوم في الغالب على توافر الحكم النحويّ أو اللغويّ، ومظاهر استعمالات لفظة النظير في مظان النحو والتصريف المختلفة وغيرها من حيثُ كونُهُ في الشاهد القرآني والقرائي ومن كلام العرب نظمه ونثره، والمثالِ المصنوع، والوهْمِ والخطأ، والمعنى، والرأي والمذهب النحوي، أو رتبة الحرف في البناء الصرفيّ، أو الأشخاص، وغير ذلك من المظاهر المختلفة التي انتهينا إليها في هذا البحث، وتلك الألفاظ التي يُمْكِنُ أنْ تحمل معناه كالمَثَل، والموجودِ، والـمُضاهى، والمستقَرّ، وما له واحِدٌ ، وغيرها ممَّا طالعنا في هذه المسألة .

ولعـلّ هذا البحثَ يكشف للدارسين وغيرهم عن مواقف النحـوِّيين القدامى من الكوفيّين والبصريّين وغيرهم من النحاة اللاحقين والمتاخّرين من حيثُ الاعتدادُ بالنظير وعدمه، ويتراءى ذلك في تلك المسائل النحويّة أو اللغويَّة التي صارَ فيها أبو البركات بن الأنباري إليه لينتصر للبصريين الذين يتشيَّعُ لهم، وهي مسـائل تشهد بوضوح بأثر النظير البيِّن في علمي النحو والصرف، وبخاصة عند استعصاء بعض التأويلات والتقديرات، ويبدو ذلك بَيِّنا أيضا في التجاء كثيرٍ من النحويّين إليه لتعزيز

أصولهم وأقيستهم وإثباتها، ومنهم سيبويهِ، وأبو العباس المبرّد، وابن السرّاج، وأبو علي الفارسي، وابن جني الذي يمكن أنْ يُعَدَّ أوّلَ من تنبَّه إلى النظير ودوره في بعض مسائل النحو والصرف كما مرّ، وابن يعيشَ، وابن عصفور الذي يتَّخِذُه عمدَتَهُ في معرفة الحروف الأصيلة أو الزائدة في فيضٍ غزير من الأبنية الصرفية المختلفة، وردّ كثيرٍ منها لعدم توافُرِه في العربية، وابن مالك وابن هشام وغيرهم من النحويِّين الآخرين .

وانتهينا في هذا البحث إلى أنَّ هنالك مسائِلَ لغويَّةً ونحويّةً اعتُدَّ فيها بعدم النظير على الرغم من أنَّ جمهور النحاة والتصريفيّين مجمعون على أنَّه لا يصارُ إليه في الغالب، إذْ لا بُدَّ من توافر النظير فيها، وعزَّزْنا ذلك بطائفةٍ منها، وهي طائِفَةٌ تشهدُ بأنَّه يُمْكِنُ أنْ يُصار إليه سواء أتوافر هذا النظير أم لم يتوافر، ولسنا ننكرُ أنَّ توافُرَه أولى وأظهر، إذْ يُطِلُّ علينا كثيرا من تأويلات النحويين وتقديراتهم المختلفة .

أمَّا المسائل اللغويَّة والنحويَّة التي اتُّخِذَ النظيرُ عمدةً في تعزيزها وتأصيلها فهي ثرَّةٌ استطعنا في هذا البحث أنْ ننتهي إلى طائفةٍ منها لتكتملَ هذه المسألةُ وتؤتي أُكلَها، فتَتِمَّ الفائدة والغايةُ القصوى التي نطمع في تحقيقها في هذا البحث، ولعلَّ دورَ النظير في المسائل النحويَّة يبدو أقلَّ من دوره البيِّن في مسائل اللغة المختلفة التي تدور في فلك إثبات بناءٍ صرفيٍّ أو نفيه، أو وسم بعض حروفه بالأصالة أو الـزيادة، وهي مسألة تبدو بيِّنَةً فيما طالعنا به ابنُ عصفور في كتابه النفيس (الممتع في التصريف)، وتكسير بعض الألفاظ تكسيرا له نظيرٌ في العربيَّة، وغير ذلك من المسائل اللغويّة المختلفة التي يبدو فيها أثـر الالتجـاء إلى النظير بيِّنا كالإعلال والإبدال، والنسب والتصغير، والوقف، والتسمية بالفعل أو المشتق، وتحويل بناء إلى آخر، والقلب المكاني، واختصار بعض الأسماء وغير ذلك من المسائل المختلفة التي تطالِعنا في هذا البحث هنا وهناك .

وبعدُ فإنَّ النظيرَ يُعَدُّ من أدلة النحو الرئيسة التي يُصار إليها في كثيرٍ من المسائل النحويَّة والصرفيَّة على الرغم من أنَّ النحويين قد تناسَوْا هذه المسألة إلَّا في مواضِعَ قليلةٍ يعزِّزون فيها أنَّ المصير إلى ما له نظيرٌ أولى وأظهرُ من المصير إلى ما لا نظيرَ له، زيادةً على أنَّ الالتجاء إليه إذا توافر الدليل يُعَدُّ من باب الاستئناس، وأنَّهُ يصار إلى عدم النظير إذا لم يتوافر الدليل والنظيرُ في بعض المسائل .

واللهَ أسألُ أنْ يوفِّقنا عالِمِيْنَ ومتعلِّمين لخدمة لغة كتابه المبين، وأن يكون هذا البحثُ قد قدَّم صورةً كاملَةً متكامِلَةً عن هذه المسألة، لِتَسُدَّ ثغرةً في مكتبتنا النحويَّة والصرفيَّة لَمَّا تُسَدَّ بعدُ ، وأسأَلُهُ المغفرةَ إنْ زَلَلْتُ، وجزيلَ الثواب إنْ أَصَبْتُ ، إنَّه المولى والنصير .

الهوامش

(١) انـظر في ذلـك: الجـرجاني، كتاب التصريفات، ١٩٨٣م، السيوطي كتاب الاقتراح، ص ٧٥، الإعراب لابن

الأنباري، ١٩٥٧م، ابن منظور، لسان العرب، ١٩٦٨م: مادة نظر، الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، نظر .

(٢) انظر: ابن جني، الخصائص، جـ ١، ص ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٩٩، ٣٥٦، جـ ٢، ص ١٦، ٥٣، ٣٤٦، ٣٧٢، ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ١، ص ١٥، جـ ٩، ص ٣١، ٨٢، ١١٥، جـ ١٠، ص ٢٢، ابن جني، المنصف، ١٩٥٤، جـ ٣، ص ٨٨، جـ ١ ص ٢٥، ١٥٢، ابن جني، سر صناعة الإعراب ١٩٨٥، جـ ٢، ص ٥٤٤، ٧٧٦، العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص ٤٦، ٩١، الفارسي، الحجة للقراء السبعة، جـ ١، ص ١٦٧، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٩٨٦م، جـ ١، ص ٣٢٢، ٤١٢، جـ ٢، ص ١٢٧، ٤٥٨، ٥٠٤، ابن السراج، الأصول في النحو ١٩٨٥م، جـ ٣، ص ١٤٠، ٢٣٧، ٢٨٨ .

(٣) انظر شواهد أخرى، ابن هشام، مغنى اللبيب في كتب الأعاريب ١٩٧٩، ص ١٧٧، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص ٩٢، ٦٠٥، شرح جمل الزجاجي، ١٩٨٢م، جـ ١، ص ١٢٥، جـ ٢، ص ٢٠٦ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢، ص ٧٩٩ ابن السراج، الأصول في النحو، ١٩٨٥، جـ ٣، ص ١٤٠، ٢٨٨، ٣٦١، ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ١، ص ٦٣ .

(٤) انظر السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٩٨٦، جـ ٢، ص ٨، وانظر شاهدين آخرين في: ابن هشام، مغنى اللبيب، ١٩٧٩، ص ٤٤٢، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٩٨٦، جـ ١، ص ٣١٢ .

(٥) انظر المبرد، كتاب المقتضب، ١٣٨٦ هـ ـ ١٣٨٨ هـ، جـ ١، ص ٢٧، . وانظر شواهد أخرى: في الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٩٨٤، جـ ١، ص ١٦٧، ابن السراج، الأصول في النحو، ١٩٨٥م جـ ١، ص ٧٩، المبرد، كتاب المقتضب، ١٣٨٦ ـ ١٣٨٨ هـ ، جـ ١، ص ٢٧، ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب، ١٩٧٩م. ص ٤١٤ .

(٦) آيتان ، آخر سورة القارعة: ١٠، «وما أدراك ما هيه، نار حامية». وأول التكاثر: «ألهاكم التكاثر» .

(٧) آخر سورة العاديات: ١١: «إنَّ ربَّهم بهم يومئذ لخبير»، وأول سورة القارعة «القارعة ما القارعة» .

(٨) السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٩٨٦، جـ ١، ص ١٣٠، وانظر شواهد أخرى، ابن جني، جـ ٢، ص ١٧٦، جـ ١، ص ٣٨ .

(٩) ابن يعيش، كتاب الخصائص، جـ ٩، ص ١٥١، وانظر: المبرد، كتاب المقتضب، ١٣٨٦ هـ ـ ١٣٨٦ هـ، جـ ٢، ص ٢٤، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠، جـ ٣، ص ٥٥، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٩٨٥، جـ ٢، ص ٤٩٦، ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ١٢١، ص ١٨٣ .

(١٠) انظر في هذه المسألة، الحموز، ١٩٨٧م، ص ٧، ٢٥، ٣٩، السيوطي، الاقتراح، ص ٢٠ ـ ٢١، الجرجاني، كتاب التصريفات، ١٩٨٣، ص ١٢٤، ٢٣٩، ابن جني، الخصائص، جـ ١، ص ٩٦ ـ ٩٩، ١٤٣، الرماني، منازل الحروف والحدود، ص ٧٣، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٩٨٥م، جـ ١ ص ٣٣، ١٠٢، ٢٢٧ .

(١١) انظر الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، جـ ٣، ص ٨٨، وانظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٩٨٢م، جـ ٢، ص ٣٢٨، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ٦، ص ٨٥، سيبويه، الكتاب، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م، جـ ٢، ص ٣٨٦ .

(١٢) انظر في هذه المسألة: ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ٨، ص ٧٨ ـ ٧٩ ، ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٨٠ هـ، جـ ١، ص ٢٠٨ ، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م، جـ ٢ ، ص ١٥٠، الصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، جـ ١، ص ٢٧٠ ، ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٧٩م، ص ٣٨٤، المرادى توضيح المقاصد والمسالك، ١٩٧٦، ص ٥٥٦، المالقي، رصف المبان في شرح حروف المعاني، ١٩٧٥، ص ٢٧٩ .

(١٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢، ص ٦٥٠ ـ ٦٦٧ ، القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١٩٧٤م، جـ ١، ص ٥٢٢، أبو حيان، البحر المحيط، جـ ٥، ص ١٨٧، وانظر الحموز، ١٩٨٧م، ص ٤٦ ـ ٤٨ ، وانظر شاهدين وآخرين، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢، ص ٧٩٩ ، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٩٨٢م ، جـ ٢، ص ١٥٢، وما بعدها .

(١٤) انظر، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٩٨٥، جـ ٢، ص ٦٢٤، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٩٧٠م، جـ ١، ص ١١، ١٤٤، ٢٤٨، ٢٦١، جـ ٢، ص ٧٣٨، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١٩٨٢م ، جـ

١، ص ١٦، ابن السراج، الأصول في النحو، ١٩٨٥، جـ٢، ص ٢٦٤، السيوطي، الأشباه والنظائر، ١٩٧٥، جـ ١، ص ١٧٥ ـ ١٧٦، ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ٥، ص ٣٥ .

(١٥) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٩٧٠م، جـ ١، ص ٢٠٤، دثار راعي الإبل، وتَنُوفِي والقواعل موضعان.

(١٦) انظر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م. جـ ٢، ص ١٧٣، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٧٩م ص ١٠١، ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ٨، ص ٩، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، جـ ٢، ص ١٥٥، المرادى، توضيح المقاصد والمسالك، ص ١٨٦، ٤٧٨ .

(١٧) انظر، المرادى، توضيح المقاصد والمسالك، ١٩٧٦م، ص ١٨٦، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م ، جـ ٣، ص ٢٧٣، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١٩٧٩، ص ١٠١، ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ٨، ص ٩، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، جـ ٩، ص ١٥٥، ابن جني، سر صناعة الإعراب ١٩٨٥م، جـ ١، ص ١٢٨، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٨٠ هـ ، جـ ١، ص ٢٤٨ .

(١٨) انظر شواهد أخرى: ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ٩، ص ١٢٧، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٩٨٦، جـ ١، ص ٣٩٥، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، جـ ٣، ص ٢٤١، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٩٨٥م، جـ ٢، ص ٥٠٠ .

(١٩) انظر شواهد أخرى، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٩٧٠، جـ ١، ص ١٣٤، ١٣٦، ١٤١، ١٦٢، ٢٠٦، ٢٣٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٨٨ ـ ٢٨٩، ٢٩٣ ـ ٢٩٤، ٣٠١، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٨٠ هـ، جـ ٢، ص ٦٧٥ .

(٢٠) انظر أمثلة أخرى تدور في فلك النظير، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٩٧٠م، جـ ٢، ص ٦٧٧، ٦٩٨، جـ ١٠، ص ٨٩، ٩٢، ١٠٠، ٧٦، ١١٦، ١١٧، ١٣٨، ١١٨، ١٢١، ١١٩، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٨، ١٣١، ١٨٥، ٣٠١، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥١، ١٥٧، ١٥٥، ١٦١، ١٦٥، ٢٢٩، الفارسي، الحجة للقراءات السبعة، ١٩٨٤ م، جـ ٢ ص ٤٥٤، ابن السراج الأصول في النحو، ١٩٨٥م جـ ٣، ص ٤٠٦، ابن جني، الخصائص جـ ٣، ص ١١٩، ١٩٣، ١١٥، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٩٨٦م، جـ ٢، ص ٥٣١، سيبويه، الكتاب، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥ ، جـ ٣، ص ٥٤٠، ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ١٩٨٥، جـ ٢، ص ٦٠٤، ٦٨٦، الصبّان، شرح حاشية الصبّان على الأشموني، جـ ٤، ص ١٠٦ .

(٢١) الصبّان، شرح حاشية الصبّان على الأشموني، جـ ٤، ص ١٤٩، السيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٧٥م ـ ١٩٨٠م. جـ ٦، ص ١١٤ . وانظر شواهد أخرى، سيبويه، الكتاب ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥م، جـ ٣، ص ٥٩١، ٥٩٨، ٦٠٣، ٦٢١، ابن جني، المنصف، ١٩٥٤، جـ ٢، ص ٦٤، ابن جني، الخصائص، جـ ٣، ص ١١٨، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٩٨٦م، جـ ١، ص ٣٥٠، ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ٥، ص ٢٦ .

(٢٢) انظر مسائل أخرى، ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٩٧٠م، جـ ٢، ص ٤٤٧، ٥٠٣ ـ ٥٠٤، ابن جني، الخصائص، جـ ٢، ص ٣١٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٩٨٥م، جـ ٢، ص ٧٣٥ ـ ٧٣٦، ابن جني، المنصف، ١٩٥٤م، جـ ٢، ص ١٨، ابن السراج، الأصول في النحو، ١٩٨٥، جـ ٣، ص ٢٣٩، ٣٦١ .

(٢٣) الرضي، شرح الشافية، ١٩٧٥م، جـ ٢، ص ٤، ابن منظور، لسان العرب ١٩٦٨م : دور. لنا بحث سينشر في مجلة الضاد في العراق، النسب إلى المشتقات في العربية .

(٢٤) انظر، الحريري، درّة الغواص في أوهام الخواص، ص ٢٠٩ . وانظر شواهد أخرى تعزز أثر النظير في النسب: ابن عصفور، المقرب، ١٩٧٢م جـ ٢، ص ٥٨، ابن يعيش، شرح المفصل، جـ ٥، ص ١٤٤، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٩٨٥م، جـ ٢، ص ٤٩٩ .

المراجع العربية

ابن الأثير، مجد الدين ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**، عنى بنشره ج. برجستراسر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢م .

- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٣ هـ-١٩٦٣م.

ابن الأنباري، عبد الرحمن
- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٣٧٧ هـ-١٩٥٧م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٨٠ هـ.

ابن جنّي، عثمان
- **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، دون تاريخ.
- **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.
- **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.

ابن الجوزي، عبد الرحمن
نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م

ابن السراج، محمد
الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

ابن عصفور، علي
- **شرح جمل الزجّاجي**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م.
- **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ-١٩٧٠م.
- **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، بغداد: مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ-١٩٧٢م.

ابن عطية، عبد الحق
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق وتعليق: أحمد صادق الملاح، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة، ١٣٩٤ هـ-١٩٧٤م.

ابن منظور، محمد
لسان العرب، بيروت: دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ-١٩٦٨م.

ابن نجيم، زين العابدين
الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م.

ابن هشام، جمال الدين
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد خلف الله أحمد، مراجعة سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

ابن يعيش، موفق الدين
- **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب: المكتبة العربية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ-١٩٧٣م.
- **شرح المفصل**، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، بإشراف مشيخة الأزهر، دون تاريخ.

أبو حيان، أثير الدين
البحر المحيط، الرياض: مكتبة ومطابع النصر الحديثة، دون تاريخ.

الأزهري، خالد
شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية يس الحمصي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ.

البغدادي، إسماعيل باشا
إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢.

البناء، الدمياطيّ أحمد
إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، بيروت: دار الندوة الجديدة، دون تاريخ.

الترمذي، محمد بن علي — **تحصيل نظائر القرآن**، تحقيق: حسين نمر زيدان، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٦٩م.

الجرجاني، الشريف علي — **كتاب التعريفات**، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م

حاجي خليفة، مصطفى — **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

الحريري، القاسم — **درّة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، دون تاريخ.

الحموز، عبد الفتاح
- **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م.
- **ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها، وأنواعها**، عمّان: دار عمّار للنشر والتوزيع، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.
- «ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت: جامعة الكويت، المجلد السابع، شتاء ١٩٨٧م. العدد ٢٥.
- **معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم**، عمّان: دار الفيحاء، ودار عمّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م.
- «مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها»، **مجلة مؤته للبحوث والدراسات**، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران، ١٩٨٧م.
- «النسب إلى المشتقات في العربية»، **مجلّة الضاد**، العراق: الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية (أجيز للنشر، ولم ينشر بعد).

الخالديان، محمد وسعيد — **كتاب الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين**، تحقيق: د. السيد محمد يوسف، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٥٨م.

الرضي، محمد — **شرح الشافية ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٥م ـ ١٩٧٥م

الرماني، علي — **منازل الحروف والحدود**، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، عمّان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.

الزبيدي، محمد — **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: نخبة من المختصين، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥ هـ ـ ١٣٩٦ هـ ١٩٦٥م ـ ١٩٧٦م.

السمين، أحمد — **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م.

سيبويه، عمرو — **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٨م ـ ١٩٧٥م.

السيوطي، جلال الدين
- **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية**، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥.
- **كتاب الاقتراح**، حلب: دار المعارف، دون تاريخ.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأول بالاشتراك مع الأستاذ عبد السلام هارون)، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م - ١٩٨٠م.

الصبّان، محمد — **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، القاهرة: دار الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ.

العكبري، عبد الله — **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، دمشق: دار المأمون، الطبعة الثانية، دون تاريخ.

الفارابي، إسحق — **ديوان الأدب**، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ومراجعة د. إبراهيم أنيس، القسم الثاني من الجزء الرابع، وهو الفهارس، (وضعه د. أحمد مختار عمر، وعبد الوهاب عوض الله، وعبد الصمد محروس)، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ - ١٣٩٩، ١٩٧٤م - ١٩٧٩م.

الفارسي، الحسن
- **الإيضاح العضدي**، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، القاهرة: مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩م.
- **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مراجعة عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دمشق: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
- **المسائل العضديات**، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

الفيروز بادي، مجد الدين — **القاموس المحيط**، القاهرة: مؤسسة البابي الحلبي وشركاه للتوزيع والنشر، دون تاريخ.

القيسي، مكي — **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤ - ١٩٧٤م.

المالقي، أحمد — **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

المبرد، محمد — **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٦ هـ - ١٣٨٨ هـ.

المرادي، حسن — **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: . عبد الرحمن سليمان، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية، دون تاريخ.